



مكتب
العمل
الدولي

الاجتماع الإقليمي الخامس عشر لآسيا والمحيط الهادئ - كيوتو، اليابان، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١

بناء مستقبل مستدام

بالتوافق مع العمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ



تكملة تقرير المدير العام

الاجتماع الإقليمي الخامس عشر لآسيا والمحيط الهادئ
كيوتو، اليابان
كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١

بناء مستقبل مستدام بالتوافق مع العمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ

تكملة تقرير المدير العام

مكتب العمل الدولي

ISBN 978-92-2-625542-5 (print)
ISBN 978-92-2-625543-2 (web pdf)

الطبعة الأولى، ٢٠١١

لا تتطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعها هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة فيها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من: ILO Publications, International Labour Office, CH-1211 Geneva 22, Switzerland

وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه، أو بالبريد الإلكتروني على العنوان: pubvente@ilo.org.

زوروا موقعنا الإلكتروني على العنوان: www.ilo.org/publns.

الصفحة

١	مقدمة
٣	نمو فعال وعدالة اجتماعية وازدهار متقاسم
٣	الحد من انعدام المساواة والتصدي للاستضعاف
٥	الحماية الاجتماعية: تشجيع النمو الفعال من خلال الاستثمار في الأشخاص
٧	تشجيع أسواق العمل الشاملة التي تحترم المعايير الدولية
٨	دعم النمو الغني بالوظائف
١١	استحداث الوظائف للشباب اليوم والاستعداد لشيخوخة القوة العاملة غداً
١٢	تحرير قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة
١٤	وظائف خضراء وانتقال عادل
١٥	الانتعاش من الكوارث وإدارة المخاطر بالتركيز على السكان
١٦	تعزيز التكامل والتعاون الإقليميين
١٩	المضي قدماً
٢١	دور منظمة العمل الدولية
٢٢	خاتمة

منذ نشر تقريري المعد للاجتماع الإقليمي الخامس عشر لآسيا والمحيط الهادئ مطلع عام ٢٠١١، أسهمت أحداث في التأكيد على ضرورة الانتقال إلى أنماط نمو جديدة وأكثر فعالية مقترنة بالعدالة الاجتماعية - وهي رسالة كانت بالفعل جوهرية في تقريري الأول. وهذه التكملة تفسر بقدر أكبر حجج مساهمة العمل اللائق في مسار تنمية مستدامة وفعالة وعدالة اجتماعية وعولمة عادلة. ويقضي ذلك وضع استراتيجيات متعددة الطبقات تجمع بين وضع السياسات والتطبيق على أرض الواقع، وتستند إلى دينامية الأسواق وقوة الحوار الاجتماعي، وبالأساس إلى كرامة العمل. وستصاغ في إطارها نهج محددة وستكيف بحسب الخصوصية الوطنية. ويمثل الاجتماع الإقليمي الخامس عشر لآسيا والمحيط الهادئ منتدى هاماً لوضع جدول عمل مشترك يستجيب إلى واقع عضويتنا المتنوعة.

ويتوقع أن يستأثر هذا الإقليم في العقود القليلة القادمة بنصف الإنتاج والتجارة والاستثمار على الصعيد العالمي. وإلى جانب النمو الاقتصادي السريع، تحققت كذلك إنجازات كبيرة في عدد من المجالات الأخرى، بما في ذلك الحد من الفقر. ومع ذلك يتميز الإقليم بعدم انتظام نمو الإنتاجية واتساع حالات انعدام المساواة ومحدودية الحماية الاجتماعية واستمرار الطابع الهش وغير المنظم للعمالة وضعف التمثيل والتعبير، بما في ذلك القيود على الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية. علاوة على ذلك، فإن هشاشة الوضع الاقتصادي واستمرار البطالة المرتفعة وركود النمو في أسواق الصادرات المعروفة بأهميتها والمتمثلة في الولايات المتحدة وأوروبا، يعني أن استقرار النمو مستقبلاً سيعتمد أكثر على الطلب المحلي وتكثيف التكامل والتعاون الإقليميين.

وإذا أريد استغلال عناصر الدينامية والطاقة والإبداع، التي تظهر بجلاء كبير في الإقليم، لبلوغ مستقبل مستدام، فلا بد من وضع أنماط نمو جديدة تكون فعالة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. ومن شأن المجموعات السياسية المتكاملة أن تستجيب بشكل أفضل إلى ما يواجهه الإقليم من تحديات في مجال العمالة والمجال الاجتماعي، وتدعم انتقالها إلى تنمية متوازنة ومستدامة تنطوي على ازدهار يتقاسم بشكل منصف.

ويمثل العمل اللائق أحد المكونات الأساسية لهذا النموذج من النمو؛ أي النمو القائم على زيادات واسعة في الإنتاجية، والاستثمار في رأس المال البشري والحماية الاجتماعية، واحترام الحقوق في العمل ووجود مؤسسات سوق عمل قوية.

والاستدامة البيئية محورية بالنسبة إلى هذا السيناريو. ففيما يتصدى الإقليم لتأثير تغير المناخ يتوجب الانتباه إلى تبعاته إزاء عالم العمل - بما في ذلك الوظائف والمهارات والفرص المتاحة أمام المنشآت في سلسلة من الأنشطة الاقتصادية. ولا بد من اتخاذ إجراءات مبكرة لتحقيق انتقال عادل عن طريق الحوار الاجتماعي.

والأحداث التي سجلت في الأشهر الأخيرة، متمثلة في وقوع زلزال وتسونامي مدمرين في اليابان وتكرار الزيادات في أسعار الأغذية والسلع، تذكر بحدة هشاشة الوضع في معظم أجزاء الإقليم إزاء الكوارث الطبيعية والصدمات الخارجية. ويجب أن تشمل تدابير التأهب والتصدي دعم عالم العمل.

وقد كشف عدد من التطورات المهمة أنه لا يمكننا الاطمئنان. فموجة الاضطرابات السياسية التي انطلقت من تونس ومصر مطلع عام ٢٠١١ امتدت الآن إلى مناطق عديدة من العالم العربي. ويظل مآل هذه التحركات الشعبية مجهولاً لكنه يتضح بالفعل أنها أفضت إلى التغييرات الأشد جذرية في المنطقة خلال نصف القرن الماضي.

وأبرزت هذه الأحداث كيف يتسبب إنكار الحقوق الديمقراطية والحريات، مقترناً بنواقص اجتماعية واقتصادية (متمثلة في عدة أمور، منها ارتفاع بطالة الشباب وزيادة التفاوت في الأجور ومحدودية نمو القطاع الخاص)، في اضطرابات اجتماعية وسياسية. ومطلب التغيير الذي قاده الشباب في بلدان مثل تونس ومصر واليمن وحّد بين أناس من مشارب مختلفة عديدة، مما يبرز البعد الشمولي الذي تنطوي عليه الحاجة إلى الوظائف اللائقة والحقوق والحريات الأساسية واحترام الكرامة الإنسانية.

^١ مكتب العمل الدولي: بناء مستقبل مستدام بالترافق مع العمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ، تقرير المدير العام، الاجتماع الإقليمي الخامس عشر لآسيا والمحيط الهادئ (جنيف، ٢٠١١).

وفي بلدان عربية عديدة تقع في غرب آسيا، يؤمل أن يأتي التغيير السياسي في النهاية بفوائد اقتصادية واجتماعية مهمة. ويشمل ذلك تحرير طاقات الشباب الإبداعية والخلاقة المكبوحة ومنحهم آليات جديدة ومؤسسات عمل يزدهر فيها التعبير والمشاركة والديمقراطية.

ومع أن الثقافات والنظم السياسية ومستويات التنمية تختلف فإن الطموحات الإنسانية الأساسية هي نفسها في العالم كافة. ولهذا السبب أيدت الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية - ممثلو الحكومات ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل - التي شاركت في الدورة المائة لمؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه الماضي، المطالبة بإرساء "حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية"، والنمو المقترن بالإنصاف و"التعبير" والتنمية المستدامة القائمة على العمل اللائق^١.

وفي آسيا والمحيط الهادئ، يجب أن تتحرك الحكومات وشركاؤها الاجتماعيون الآن من أجل وضع الإصلاحات الضرورية لإعادة توازن النمو ومواصلة التنمية المستدامة تمثياً مع الطموحات الأساسية للشعوب.

ومن شأن نموذج نمو فعال أن يساعد بلدان عديدة في آسيا والمحيط الهادئ على تفادي الوقوع في "فخ الدخل المتوسط"، حيثما يتباطأ النمو عندما يفشل الاقتصاد في التحول من منتج منخفض الأجور إلى مبدع عالي المهارات فيظل حبيسهما^٢. وفي العقد الأخير استطاع الإقليم تحقيق نمو مرتفع (وإن كان غير متساو) في الإنتاجية بالاعتماد على حد كبير على التصنيع وثلة من القطاعات الخدمائية رفيعة المستوى. وفي المستقبل، سيكون من الضروري اعتماد نمو إنتاجية أكثر توازناً من أجل تنويع الإنتاج والارتقاء في سلسلة القيم وتوليد وظائف أكثر وأفضل. وسيستدعي ذلك تركيزاً خاصاً على إرساء بيئة تشجع وتيسر إنشاء المشاريع والاستثمار في المهارات، وهو ما قد يشجع أيضاً على الإبداع والنمو وخلق الوظائف. وفي الوقت ذاته، يمكن لتعزيز الحماية الاجتماعية واحترام الحقوق في العمل ومؤسسات العمل ذات الصلة، أن يكفل تقاسماً عادلاً لفوائد النمو.

وتفادي "فخ الدخل المتوسط" حاسم على نحو خاص بالنسبة إلى مستقبل الإقليم. وفي العقود الماضية، وقرت البلدان ذات الدخل المتوسط معظم النمو القوي في الإقليم، وهي تمثل اليوم أكثر من ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم ويقطنها أكثر من ٨٠ في المائة من سكانه^٣. وتعد الصين والهند وإندونيسيا وماليزيا وتايلند، من البلدان التي يجب أن تتصدى لفخ الدخل المتوسط وتدفع بالإبداع والتكنولوجيا ورأس المال البشري ومستويات المعيشة لتقارب مستويات الاقتصادات الأغنى. وسينتج عن ذلك نمط تنمية أكثر توازناً واستدامة، مرشده رؤية العدالة الاجتماعية والعلومة العادلة، قد يساعد الإقليم على مواجهة تحديات العمل اللائق (القديمة والجديدة على حد سواء) التي يواجهها في مسعاها إلى تحقيق الازدهار.

وفي الوقت ذاته، يظل المحرك الأساسي للسياسات الاقتصادية البلدان المنتجة للنفط في دول الخليج، يركز على تطبيق تدابير ستساعد على تنويع اقتصاداتها وتشجيع عمليات الاستثمار وإصلاحات سوق العمل الموجهة نحو خلق عمالة منتجة لفائدة مواطنيها. وينبغي لنموذج جديد لسوق العمل يتجاوز التنمية القائمة على دخل النفط، أن يركز على تنمية الموارد البشرية وأن يتصدى لأوجه العجز الهائلة في العمل اللائق، التي تمس العمال الأجانب. وهي ضرورات اقتصادية وأخلاقية على السواء، تتطلب قيادة حازمة ومبادرات جريئة.

^٢ مكتب العمل الدولي: حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية، تقرير المدير العام، التقرير الأول (ألف)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة (جنيف، ٢٠١١)؛

ILO press release: "100th ILO annual Conference concludes with move toward new era of social justice" 17 June (Geneva, 2011),

متاح على: http://www.ilo.org/ilc/ILCSessions/100thSession/media-centre/news/WCMS_157996/lang--en/index.htm.

^٣ استنتجت بعض التقارير الحديثة أن الصين وبعض الاقتصادات الأخرى ذات الدخل المتوسط في الإقليم، ستبلغ قريباً مستوى دخل الفرد الذي سبق أن بلغته اقتصادات أخرى شهدت ازدهاراً اقتصادياً سريعاً ثم تباطأ نموها، وأنها قد تقع في فخ الدخل المتوسط. انظر:

B. Eichengreen, D. Park and K. Shin: *When fast growing economies slow down: International evidence and implications for China*, National Bureau of Economic Research Working Paper Series, No. 16919 (Cambridge, MA, 2011); ADB: *Asia 2050: Realizing the Asian Century*, (Manila, 2011) p. 33; and *The New York Times*: "Avoiding the middle-income trap", 25 October (New York, 2010),

متاح على: <http://www.nytimes.com/2010/10/26/business/global/26inside.html>.

^٤ البلدان ذات الدخل المتوسط معرفة بحسب تصنيفات البنك الدولي للدخل. انظر:

<http://data.worldbank.org/about/country-classifications>. GDP data based on IMF: World Economic Outlook Database (April 2011). Population data based on United Nations: World Population Prospects, the 2010 Revision database.

الحد من انعدام المساواة والتصدي للاستضعاف

لقد انتشل الأداء الاقتصادي الرائع الذي حققه الإقليم خلال العقود الماضية ملايين الناس من براثن الفقر. وعلى العموم، فإن السكان في الإقليم هم اليوم أكثر غنى وأوفر صحة وأحسن تعليماً مما كان عليه أبائهم وأجدادهم. وقد تحسن العمر المتوقع وتعلم الكبار. إلا أن النمو السريع الذي سجله الإقليم رافقه زيادة في انعدام المساواة واستمرار الاستضعاف وجيوب الفقر. وهذا الأمر يهدد التلاحم الاجتماعي ولعله يقوض توقعات التنمية على المدى الطويل.

وكما أشرت في تقرير ي الأول، فإن الفوارق في الدخل تتفشى وتتزايد. وحدود الأجور تتسع بين الأعلى والأدنى، ونسبة متزايدة من العمال تتقاضى أجوراً متدنية، وزيادات الأجور تتخلف عن نمو الإنتاجية، وهوة الأجور بين الجنسين تتواصل.

- ما بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٩ ارتفع إنتاج العامل الواحد في آسيا والمحيط الهادئ بسرعة بلغت عشر مرات سرعة ارتفاعه في باقي العالم. غير أن مكاسب الإنتاجية كانت غير متساوية؛ وتوجد هوات سحيقة في إنتاج العامل الواحد فيما بين القطاعات والمناطق وأشكال المنشآت. وفي الوقت ذاته، لم تواكب الأجور وظروف العمل نمو الإنتاجية، بسبب ضعف مؤسسات العمل ومحدودية دور المفاوضة الجماعية في الإقليم. وقد ساهم هذا الأمر في تراجع حصة الأجور من الدخل الوطني وتزايد التفاوت في الدخل والثراء في بلدان عديدة.
- وتفاوت الدخل (بقياس معامل جيني) ظل مرتفعاً أو تزايد في العقد الأول من القرن. وتقدم الصين والهند - وهما أكثر دول العالم سكاناً - مثلاً عن البلدان التي امتزج فيها النمو المرتفع (المتوسط السنوي للنتائج المحلي الإجمالي بحسب الفرد بلغ على التوالي في كل منهما ١٠,١ و٦,٣ في المائة ما بين ١٩٩٠ و٢٠٠٨)، مع تزايد التفاوت في الدخل؛ وارتفعت مؤشرات جيني لكل منهما على التوالي بما يعادل ١٢,٢ و٣,٨ نقطة مئوية خلال الفترة ذاتها^٥.
- وفي كل بلدان آسيا والمحيط الهادئ، التي تتاح بشأنها بيانات، تزايدت حصة العمال الذين يتقاضون أجوراً متدنية (أي أقل من ثلثي الأجور الوسيطة) فيما بين الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ والفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩^٦.
- وتظل هوات الأجور قائمة بين الجنسين إذ تعادل أجور النساء ما بين ٧٠ و٩٠ في المائة من أجور نظرائهن الذكور. وفي الأردن، تتقاضى النساء المهنيات دون ما يتقاضاه نظرائهن الذكور بنسبة مذهلة تعادل ٣٣ في المائة^٧. وهذا الفارق ناتج عن مجموعة من العوامل، قد يكون أحدها التمييز الذي يؤثر أيضاً في عمال آخرين مثل المهاجرين والأشخاص المعوقين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.
- فيما ينتشر التفاوت في الدخل في معظم آسيا توجد استثناءات. فما بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ تمكنت إندونيسيا من الحد من تفاوت الدخل باستخدام سياسات التعليم والصحة والسياسة الاجتماعية. وتقلص تفاوت الأجور أيضاً في تيمور - ليشتي ما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٧، وفي فييتنام ما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨^٨.

^٥ مكتب العمل الدولي: بناء مستقبل مستدام بالتوافق مع العمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ، المرجع السابق، الصفحة ٢٤.

^٦ انظر:

I. Ortiz and M. Cummins: *Global inequality: Beyond the bottom billion. A rapid review of income distribution in 141 countries*, Social and Economic Policy Working Paper (New York, UNICEF, April 2011), p. 27; and World Bank: *World development indicators 2011* (Washington, DC, 2011).

^٧ انظر: ILO: *Global Wage Report 2010-11: Wage policies in times of crisis* (Geneva, 2010), p. 35.

^٨ انظر: ILO: *Combating pay discrimination: The example of Jordan, 2011*.

متاح على: http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/press-and-media-centre/insight/WCMS_155417/lang--en/index.htm.

^٩ انظر: World Bank: *World development indicators 2011*, op. cit.

ولقد بذلت بلدان آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما شرق آسيا وجنوب شرقها، جهوداً جبارة للحد من نسبة وعدد العمال الذين يعيشون في فقر مدقع^{١١}، لكن نصف سكان الإقليم تقريباً يظل عرضة للفقر. وما فتئ معظم العمال يتركزون داخل شريط دخل ضيق نسبياً أو بالكاد يتجاوز خط الفقر الذي يعادل دولارين في اليوم^{١٢}. وهكذا، يظلون مهدين بالوقوع مجدداً في شرك الفقر عند حدوث صدمة اقتصادية خارجية أو تعرضهم لحادث أو مرضهم أو حصول طارئ أسري. كما لا يشجعهم ذلك على اعتماد أنماط إنفاق واستثمار طويلة الأمد - مثلاً في التعليم والتأمين واستهلاك مشاريع صغيرة - تحسن الإنتاجية والدخل الذاتيين والوطنيين.

والهشاشة ليست مشكلة دخل فحسب. فآسيا لن تستطيع مواصلة نجاحها من دون خلق وظائف أكثر وأفضل والتصدي للعوامل الاجتماعية والبيئية المولدة للفقر الذي يؤثر بشكل خاص على النساء والأقليات الاثنية والمهاجرين والعمال المنزليين والمحرومين من التعبير والتمثيل.

- يوجد حوالي ١,١ مليار شخص (٦٠ في المائة من عمال الإقليم) في عمالة هشة تضم بالأساس وظائف رديئة النوعية ومنتدنية الأجور مقترنة بظروف عمل سيئة وترتيبات عمل منقطعة أو غير آمنة^{١٣}.
- يعاني ٥٦٦ مليون شخص من سوء التغذية، ويتعذر على ٤٦٩ مليون شخص الوصول إلى الماء الصالح للشرب وعلى ١,٨ مليار شخص الوصول إلى الإصحاح. وستتفاقم هذه المشاكل بسبب التمدن السريع والضغط البيئي المتزايد وتغير المناخ^{١٤}.
- مشاركة القوة العاملة النسائية في الشرق الأوسط هي الأدنى في العالم وتبلغ نسبتها ٢٤,٨ في المائة مقارنة بمتوسط عالمي تبلغ نسبته ٥٢,٧ في المائة^{١٥}.
- حوالي ١١٤ مليون طفل كانوا يعملون في ٢٠٠٨، ٤٨ مليوناً منهم في ظروف خطيرة^{١٦}.

وحتى اليوم، إذ يعود النمو إلى معدلات ما قبل الأزمة، لا يرى معظم السكان في بعض البلدان تحسناً في مستوى معيشتهم (الشكل ١). والمثال الصارخ كذلك، هو أنه لم يرد أي من البلدان النامية في الإقليم (خارج غرب آسيا) في ترتيب عام ٢٠١٠ لأفضل ٢٠ بلداً من حيث الرفاه حسب مؤشر غالوب الذي يقيّم البلدان على أساس تصنيف السكان لمعيشتهم ("مزدهرة"، أو "صعبة"، أو "مضنية")^{١٦}. وصنّف أقل من ٢٠ في المائة من سكان الهند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وفيتنام معيشتهم على أنها "مزدهرة". ولم يصل الرقم إلى ١٥ في المائة في بنغلاديش والصين ومنغوليا واليمن، وإلى ١٠ في المائة في كمبوديا ونيبال وسري لانكا.

ويتطلب الحفاظ على زخم نمو قوي نمواً متزايداً لإنتاجية واسعة النطاق فضلاً عن تقاسم فوائده على نحو أكثر إنصافاً. ولا يتعلق الأمر هنا بدعم التلاحم الاجتماعي فحسب بل ينطوي أيضاً على مغزى اقتصادي. ومن شأن الحد من الفقر وانعدام المساواة والاستضعاف عن طريق تعزيز الحماية الاجتماعية وتدابير أخرى، أن يولد المزيد من الطلب المحلي لأن الأسر ضعيفة الدخل تنفق حصة كبيرة من دخلها في الاستهلاك. وضمان مسابرة الأجور لمكاسب الإنتاجية سيجعل من الاستهلاك المحلي محركاً معززاً للنمو. وينبغي أن تحافظ هذه الصلات على حلقة حميدة تتمثل في تحسن الإنتاجية وتراجع انعدام المساواة وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي مثل هذا النهج، تعتبر الحماية الاجتماعية ومعايير العمل والحوار الاجتماعي عناصر لازمة لضمان مستقبل قوي ومتوازن ومستدام. ويكشف هذا الأمر لماذا أصبح برنامج العمل اللائق أكثر أهمية من أي وقت مضى.

^{١١} الأمم المتحدة: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ (نيويورك، ٢٠١٠)، الصفحات من ٦ إلى ١١؛ ومكتب العمل الدولي: بناء مستقبل مستدام بالتوافق مع العمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ، المرجع السابق، الصفحتان ٢٣ و ٢٤.
^{١٢} انظر:

A. Bauer: *Social inclusiveness in Southeast Asia: How does inclusive growth matter?* Paper presented at the Experts' Meeting on Social Cohesion in Southeast Asia on 21 July (Bangkok, 2011).

^{١٣} مكتب العمل الدولي: بناء مستقبل مستدام بالتوافق مع العمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ، المرجع السابق، الصفحة ٤.

^{١٤} انظر:

UNESCAP, ADB and UNDP: *Paths to 2015: MDG priorities in Asia and the Pacific: Asia-Pacific MDG Report 2010-11* (Bangkok, 2010), pp. 8, 15.

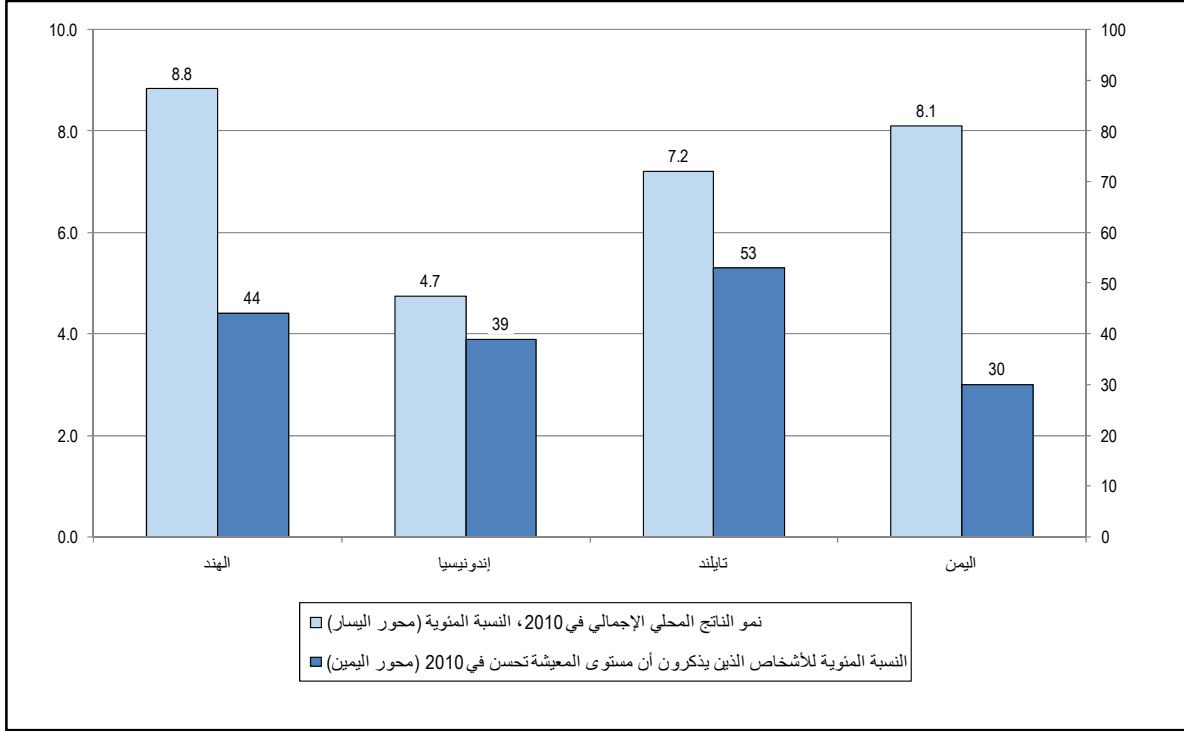
^{١٥} انظر: ILO: *Global employment trends 2011: The challenge of a jobs recovery* (Geneva, 2011), table A8.

^{١٦} مكتب العمل الدولي: تسريع وتيرة إجراءات مكافحة عمل الأطفال، تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي، الدورة التاسعة والتسعون (جنيف، ٢٠١٠)، الصفحة ١٠.

^{١٧} انظر: J. Ray: *High wellbeing eludes the masses in most countries worldwide* (Washington, DC, Gallup, 2011).

متاح على: <http://www.gallup.com/poll/147167/high-wellbeing-eludes-masses-countries-worldwide.aspx>.

الشكل ١ : بلدان كثيرة لم تحقق نمواً مرتفعاً



المصادر: Gallup World Poll; and IMF: World Economic Outlook Database (April 2011).

الحماية الاجتماعية: تشجيع النمو الفعال من خلال الاستثمار في الأشخاص

تمثل الحماية الاجتماعية استثماراً في رأس المال البشري وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء. وبالنسبة إلى الدول وشعوبها لا تمثل الحماية الاجتماعية مسألة استحقاق ومسؤولية اجتماعية فحسب، وإنما مسألة حقوق. وكما ذكرت السيدة نولين هيزر، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في الجزء الوزاري من دورة اللجنة السابعة والستين: "إنها عقد اجتماعي مع الشعوب"^{١٧}. وقد أيدت هذا المفهوم السيدة ريما خلف، الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، خلال الدورة المائة لمؤتمر العمل الدولي^{١٨}.

وبطبيعة الحال، يمكن أن يبسر النمو الاقتصادي السريع هذه الاستثمارات، على غرار ما شهده إقليم آسيا والمحيط الهادئ على نطاق واسع في السنوات الأخيرة (بصرف النظر عن فترة الأزمة الاقتصادية). ويتمتع الإقليم بإمكانات لقيادة العالم نحو تنمية مستدامة ومتوازنة من خلال تعزيز البعد الاجتماعي لهذا النمو المذهل وجعل الحماية الاجتماعية دعامة السياسات الإنمائية الوطنية.

وينبغي أن تركز جميع البلدان على بناء أرضية حماية اجتماعية تقوم على حق شامل أدنى في الضمان الاجتماعي في إطار استدامة مالية وكجزء من استراتيجيات النمو المستدام والازدهار والأمن البشري. وستتفاوت أحكام وإعانات الضمان الاجتماعي لهذه الأرضية من بلد إلى آخر لكنها ستشمل على العموم الرعاية الصحية الأساسية وتدابير تكفل أمن الدخل للأسر التي لديها أطفال والسكان البالغين سن العمل والعجزة والمعوقين. وبإمكان بناء أرضية للحماية الاجتماعية

^{١٧} انظر:

UNESCAP press release: *Asia-Pacific governments agree on the need for universal basic social protection as a "staircase" out of poverty and exclusion*, 23 May (Bangkok, 2011).

متاح على: <http://www.unescap.org/unis/press/2011/may/g20.asp>.

^{١٨} انظر:

Provisional Record No.23 – Summary reports of panel discussions, Panel 3: "The role of decent work in a fairer greener and more sustainable globalization" 14 June (Geneva 2011).

متاح على:

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/meetingdocument/wcms_157819.pdf.

أن يعزز التلاحم الاجتماعي ويدعم المساواة بين الجنسين. وهو كذلك وسيلة قوية لإحباط عمل الأطفال وتشجيع التسجيل المدرسي.

وتعاضد الحماية الاجتماعية كذلك المجتمعات والأفراد ضد الصدمات الاقتصادية المربكة بشكل خطير، إذ تعمل كمثبت اقتصادي يقي من تراجع الدخل والاستهلاك (كما لوحظ خلال الأزمة الاقتصادية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩). علاوة على ذلك (وهذا مهم بشكل خاص في سياق التحول الجذري في الإقليم) يمكن أن تعزز الحماية الاجتماعية النمو من خلال مساعدة الأفراد على اغتنام الفرص التي تتيحها الأسواق المتحولة، مما ييسر التكيف مع التغيير الهيكلي.

ونزعت البلدان الآسيوية إلى إنفاق أقل مما تنفقه أقاليم أخرى على الحماية الاجتماعية. ويعتبر إنفاق آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء غرب آسيا) على الصحة العامة والضمان الاجتماعي، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، إنفاقاً ضعيفاً - ويقدر بنسبة ٥,٣ في المائة مقارنة بنسبة ١٠,٢ في المائة في أمريكا اللاتينية والكاريبية^{١٩}. ويزيد الرقم في الدول العربية إذ يبلغ ١٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مع أنه كانت توجد انشغالات إزاء تفتت وفعالية نظم الحماية الاجتماعية لديها. وإلى جانب ذلك، يظل العمال المهاجرون مستبعدين بشكل واسع من مخططات الحماية الاجتماعية.

وغالباً ما يردّ ضعف مستويات الإنفاق العام في آسيا إلى استمرار التصور بأن الحماية الشاملة ليست في المتناول. وثمة دلائل تبين أن هذا الأمر ليس صحيحاً إذا ما صُممت بشكل سليم، واستهدفت بالخصوص المحتاجين، واعتمدت تدريجياً.

- في الهند، يمكن إتاحة حزمة حماية اجتماعية أساسية لأكثر من ٣٠٠ مليون عامل من عمال القطاع غير المنظم بأقل من ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^{٢٠}.
- في أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٩ بلداً، سيكلف بناء أرضية للحماية الاجتماعية - تتيح حدّاً أدنى من أمن الدخل للأطفال والعمال الفقراء والنساء والرجال المسنين - حوالي ٨,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة البلدان؛ وسيكون ذلك ممكناً إذا ما طُبّق بشكل تدريجي^{٢١}.
- تجري منظمة العمل الدولية ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة تطبيقات الحوار الوطني القائم على التقييم، التي تسعى إلى تحديد الثغرات السياسية، وتقديم التوصيات لبناء أرضية حماية اجتماعية، وحساب التكلفة الإضافية لاعتماد الأرضية في بلدان عديدة في آسيا والمحيط الهادئ. وفي فيتنام، تبين النتائج أنه سيلزم تكلفة إضافية تساوي ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.
- وتتمثل الرسالة في ضرورة أن تبدأ البلدان اليوم الاستثمار بشكل أكبر في الحماية الاجتماعية، كما أكدت على ذلك في تقريره المقدم إلى الدورة المائة لمؤتمر العمل الدولي^{٢٢}.
- وقد حققت بلدان عديدة في الإقليم بالفعل تقدماً كبيراً في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية من خلال المخططات الاكتتابية وغير الاكتتابية.
- تتيح تايلند اليوم وصولاً شبه شامل إلى الرعاية الصحية.
- استطاعت حكومتا إندونيسيا وفيتنام توسيع نطاق الرعاية الصحية لتشمل أشد المجموعات فقراً من خلال مخططات غير اكتتابية.
- تتزايد كذلك المخططات القائمة على التأمين، من المعاشات والتأمين الصحي في الصين والأردن إلى إعانات البطالة في البحرين وفيتنام.
- تعتمد المملكة العربية السعودية الآن نظام تأمين ضد البطالة ونظام مساعدة ضد البطالة للمواطنين السعوديين وتنتظر في إنشاء نظام لصندوق تأمين العمال المهاجرين.

^{١٩} انظر:

ILO: *World Social Security Report 2010-11: Providing coverage in times of crisis and beyond* (Geneva, 2010), table 8.1, p. 81.

^{٢٠} انظر:

The challenge of employment in India: An informal economy perspective, National Commission for Enterprises in the Unorganised Sector, Vol. 1 (New Delhi, 2009).

^{٢١} انظر:

ILO: *Can low-income countries afford basic social security?* Social Security Policy Briefings Paper No. 3 (Geneva, 2010).

^{٢٢} مكتب العمل الدولي: *حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية*، المرجع السابق، الصفحة ٣٤.

وفي الوقت ذاته، قدمت مخططات الأشغال العامة في بلدان مثل إندونيسيا ونيبال وباكستان وتيمور - ليشتي أمثلة على المساعدة الذاتية التي لا تولد العمالة الأساسية فحسب بل تدعم أيضاً تحسين البنية الأساسية المهمة. وقد أثر ذلك بشكل مباشر وإيجابي في التخفيف من حدة الفقر وحفز التنمية الاقتصادية المحلية.

ولا بد من التعويل على هذه المبادرات ودعم الاعتماد التدريجي لأرضية حماية اجتماعية وتوسيع نطاقها على امتداد إقليم آسيا والمحيط الهادئ. وفي البلدان النامية في آسيا تشمل التحديات الرئيسية القيام على نحو مستدام مالياً، بتأمين تمويل عمومي كاف للصحة والضمان الاجتماعي. ولا بد من وضع برامج ابتكارية تنصدي إلى مواطن القصور الحالية في جمع الضرائب، بما في ذلك القاعدة الضريبية المحدودة المنبثقة عن الاقتصادات غير المنظمة الواسعة التي تقيد إعادة توزيع الدخل^{٢٣}. وفي غرب آسيا، حيث يكون الإنفاق الاجتماعي في العادة أعلى بكثير، غالباً ما يتمثل التحدي في تحسين اتساق وتغطية وفعالية نظم حماية اجتماعية مجزأة.

وفي السنوات القادمة، ستمثل قدرة الإقليم على القيام تدريجياً بضمان حد أدنى من الحماية والرفاه لجميع المواطنين، عاملاً حاسماً في تأمين ازدهاره إجمالاً. وعلى سبيل الأولوية، يجب تدعيم الالتزام السياسي الوطني والإقليمي إزاء تعزيز المكونات الاجتماعية للتنمية في آسيا والمحيط الهادئ.

تشجيع أسواق العمل الشاملة التي تحترم المعايير الدولية

يتيح احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل إطاراً أساسياً لقوى السوق من أجل العمل بشكل فعال وعادل. ويضمن تقاسماً واسعاً لفوائد التحول الاقتصادي في الإقليم. غير أن التقدم في التصديق على معايير العمل كان متواضعاً، بل تراجع في بعض الحالات. والتراجع يهدد الحقوق في عدد من المجالات بما فيها العمل الجبري والعمل سداداً لدين والاتجار بالبشر والتمييز وحرية التنظيم والمفاوضة الجماعية.

- على الصعيد العالمي، صادقت الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية في المتوسط على ٤٢ اتفاقية، فيما صادقت الدول الأعضاء من آسيا والمحيط الهادئ على ٢١ اتفاقية والدول العربية على ٢٦ اتفاقية^{٢٤}.
- على الصعيد العالمي، صادق أكثر من ٧٣ في المائة من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية بالفعل على الاتفاقيات الأساسية الثمانية، فيما صادق عليها أقل من ثلث الدول الأعضاء من آسيا وأقل من خمس الدول العربية.

وعلى حد ما ذكر آنفاً، كان من الممكن أن نلاحظ حتى قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية، بأنه في غياب الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية، لم يساير نمو الأجور متوسط نمو الإنتاجية. ويزيد التفاوت في الدخل في بلدان عديدة في الإقليم، ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى استمرار الطابع غير المنظم والوصول غير الكافي إلى التدريب وتنمية المهارات. وإلى جانب ذلك، فإن مسائل التمييز المستمر والواسع في غالب الأحيان، والعمل الجبري وعمل الأطفال (بما في ذلك أسوأ أشكاله)، لا تمثل هدراً للموارد البشرية والإنتاجية (الآن ومستقبلاً) فحسب بل هي أيضاً امتهان للكرامة الإنسانية. ويتضح أنه من الضروري تحسين التصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية وتطبيقها الفعلي في آسيا والمحيط الهادئ، إذا أريد أن تنتقل الدول إلى أنماط نمو مستدامة وأكثر توازناً.

وكي تضمن الحكومات توازناً أفضل فيما بين مرونة سوق العمل وأمن الاستخدام - وهو أمر ضروري بالخصوص في فترات التغيير الهيكلي - لا بد من أن تولي المزيد من الاهتمام إلى إصلاحات سوق العمل وزيادة الاستثمار فيها. وينبغي أن يكون الحوار الاجتماعي، بما في ذلك المفاوضة الجماعية، واحداً من الوسائل الأساسية للتفاوض حول إصلاحات قانون العمل والمرونة في مكان العمل والاتفاق بشأنها. غير أنه وإلى حدود اليوم، ركزت الإصلاحات بالأحرى على معايير العمل الدنيا وأولي اهتمام محدود إلى تعزيز أطر علاقات العمل. وبالمثل، أولى المشرعون في بلدان عديدة اهتماماً غير كاف إلى الاتجاهات الناشئة في سوق العمل مثل زيادة العمل الهش (بما فيه العمالة المؤقتة)، والأنماط الناشئة لهجرة اليد العاملة. وفي بعض الحالات، أفضى ذلك إلى تآكل ظروف العمل والمكاسب المحققة على مستوى معايير العمل الأساسية.

وغالباً ما يتمثل أحد القيود الرئيسية أمام الإدارة السديدة للعمل في الإقليم في القدرات المحدودة للشركاء الاجتماعيين. وأكثر من ذلك، تظل المفاوضة الجماعية في أماكن عديدة غير مفهومة بشكل جيد ومحدودة من حيث

^{٢٣} انظر: IMF: "Revenue mobilization in developing countries" (Washington, DC, March 2011).

^{٢٤} إلى حدود آب/ أغسطس ٢٠١١، كانت الدول الأعضاء من آسيا والمحيط الهادئ البالغ عددها ٣٤ دولة (باستثناء توفالو وجزر مالديف) قد صادقت في المجموع على ٦٩٨ اتفاقية، وصادقت الدول العربية على ٢٨٢ اتفاقية. ومنذ عام ٢٠٠٦، صادقت كل من الدول الأعضاء من آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء توفالو وجزر مالديف) والدول العربية في المتوسط على اتفاقيتين جديديتين فقط. انظر:

ILO-APPLIS: <http://webfusion.ilo.org/public/db/standards/normes/appl/index.cfm>.

التغطية. ويعود ذلك إلى حد ما إلى قوانين العمل التقييدية وغياب احترام معايير العمل الدولية في بعض أصفاح الإقليم. وتصاغ قوانين العمل في بعض الأحيان لمراقبة النقابات أكثر منه لتقديم فرص متساوية إلى اليد العاملة والإدارة من أجل العمل وتطوير علاقات صناعية منسجمة. وبالتأكيد، فإن إنشاء علاقات عمل بناءة يظل يشكل تحدياً في بلدان عديدة، بدليل الارتفاع المهول في المنازعات (الفردية والجماعية على حد سواء)^{٢٥} الناجمة عن التوترات بين التغيير السريع في سوق العمل وظروف مكان العمل والوتيرة البطيئة للإصلاحات - المتعلقة بقوانين العمل وآليات تسوية المنازعات ونظم العلاقات الصناعية - الرامية إلى التعامل مع الظروف الاقتصادية الجديدة^{٢٦}.

وفي مجال إدارة العمل، يشكل ضعف الموارد واتساع الاقتصادات غير المنظمة وتزايدها تحديات جسام بالنسبة إلى تفتيش العمل والحفاظ على الحق في إنشاء نقابات والمفاوضة بشكل حر. ويتعين على بلدان آسيا والمحيط الهادئ تعزيز هذه النظم ومراجعة سياسات الأجور إذا أرادت إعادة التوازن إلى التنمية الموجهة نحو الصادرات بزيادة الطلب المحلي ودعم النمو المستدام اجتماعياً.

ويتطلب سد هذه النقصات طويلة الأمد، التي تعتري العمل اللائق، زيادة التشديد على تعزيز مؤسسات سوق العمل من أجل ضمان نمو شامل وعادل. وفي غرب آسيا سلطت هذه النقصات، التي ساهمت في الاضطرابات والثورات السياسية الأخيرة، الضوء على الحاجة إلى الإصلاح. علاوة على ذلك، ستواصل الطبقة المتوسطة الواسعة والمتعلمة في الإقليم طلب مؤسسات سوق عمل أقوى تتماشى مع هياكل إدارة سديدة معززة تسمح لها بمزيد من التعبير فيما يتعلق بتخطيط مستقبلها. وستطالب بالمزيد من الفرص في التمثيل لدى تقرير السياسات التي تؤثر في مسارها المهني ودخلها ورفاهها. وسترغب في حكومات فعالة تكافح الفساد وتنفذ إطاراً تنظيمياً يفضي إلى إقامة المشاريع وخلق الوظائف واحترام حقوق العمل.

دعم النمو الغني بالوظائف

فيما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠، يتعين على آسيا والمحيط الهادئ توليد أكثر من ٢١٣ مليون وظيفة لمواكبة توسع قوتها العاملة. وستضاف إلى تلك التي يحتاجها حالياً ٩٤ مليون عاطل^{٢٧}. لكن المهمة الأكبر والأهم لا تنحصر في خلق وظائف كافية فحسب بل في مضاعفة توليد الوظائف الجيدة التي تتيح أجوراً وظروف عمل لائقة. وهذا تحد كبير يتطلب استجابات سياسية ابتكارية ومتمكاملة.

وظهر تحدي خلق عمالة منتجة قبل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفي العديد من اقتصادات الإقليم تراجع معدل خلق العمالة في العقد ما قبل الأزمة مقارنة بعقود سابقة. وحصل هذا أيضاً حتى في بلدان مثل الصين والهند، التي سجلت معدلات نمو اقتصادي عالية بشكل استثنائي. وأبطأ هذا التراجع من وتيرة التقدم في الحد من الفقر وقوّض التوزيع العادل لفوائد النمو.

وكما جرى التشديد عليه آنفاً، فإن توفير العمالة الجيدة لا يقل أهمية عن خلق العمالة نفسها. وتحدد نوعية العمالة، مدعومة بنمو متزايد وواسع للإنتاجية، نوعية الحياة وبالتالي نوعية المجتمعات. ويعتبر خلق وظائف جيدة، ومعها توفير العمل اللائق، مكوناً أساسياً لقدرات آسيا التنافسية وازدهارها المشترك في المستقبل. ومن دون تعزيز الإنتاجية (ومن خلالها نوعية العمالة)، لا تستطيع البلدان ضعيفة الدخل تحسين قدرتها التنافسية وفعاليتها لتصل إلى مصاف البلدان متوسطة الدخل، ولا تستطيع البلدان متوسطة الدخل تنويع الإنتاج للارتقاء في سلسلة القيم.

وتحسين نوعية العمالة مهم حتى بالنسبة إلى الاقتصادات المتقدمة. وقال وزير مالية سنغافورة، السيد ترمان شانمugaratnam، عند عرض ميزانيته لعام ٢٠١٠، إن أولوية البلد خلال الأزمة العالمية للسنة الماضية تمثلت في الحفاظ على الوظائف، وإن الأولوية يجب أن تتمثل الآن في تحسين نوعية الوظائف^{٢٨}. ويقر هذا البيان بأهمية العمل اللائق -

^{٢٥} حسب مكتب الإحصاءات الوطني في الصين: *China Statistical Yearbook 2010* (Beijing, 2010)، فإن عدد المنازعات في مجال العمل ارتفعت من ٢٥,٤٢٤ في ٢٠٠٧ إلى ٣٣,٠٨٤ في ٢٠٠٨ و ٨٣,٧٠٩ في ٢٠٠٩. وشهدت فيتنام ٣٣٦ إضراباً عن العمل (أكثرها إضرابات غير مشروعة) في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١١، مما يعني أن البلد بصدد تحطيم الرقم القياسي لعام ٢٠٠٨ البالغ ٧٦٢ إضراباً. انظر: Bloomberg Businessweek: "Vietnam's Labor Unrest", 23 June 2011. متاح على: http://www.businessweek.com/magazine/content/11_27/b4235015577710.htm.

^{٢٦} مكتب العمل الدولي: *بناء مستقبل مستدام بالترافق مع العمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ*، المرجع السابق، الصفحة ٩٤.

^{٢٧} تقديرات مستندة إلى:

ILO: *Trends econometric models*, October 2010; and ILO: *Economically Active Population Estimates and Projections*, fifth edition, revision 2009.

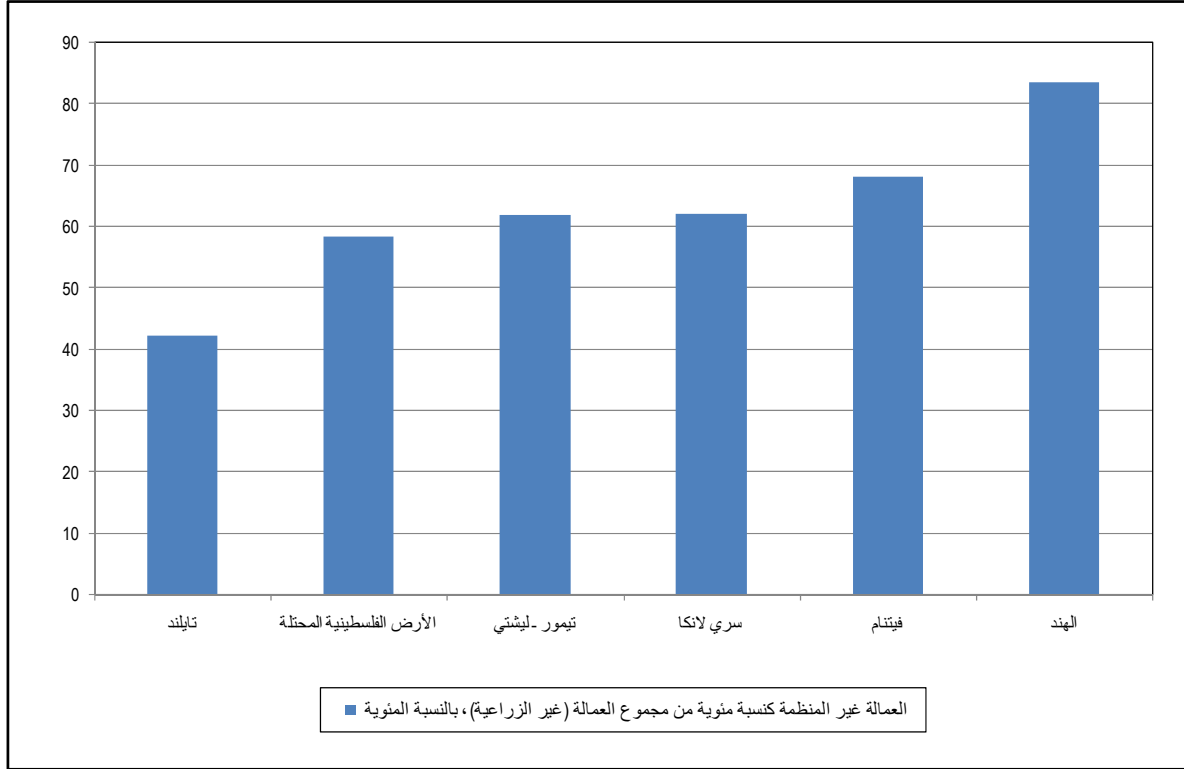
^{٢٨} انظر:

T. Shanmugaratnam: *Towards an advanced economy: superior skills, quality jobs, higher incomes*. Budget speech 2010, Straits Times.

متاح على: <http://www.straitstimes.com/STI/STIMEDIA/pdf/20100222/2010BUDGETSTATEMENT.pdf>.

وما يتصل به من مكاسب في نوعية العمالة - في تحسين إمكانات نمو البلد على المدى الطويل وموقعه التنافسي على الصعيد العالمي.

الشكل ٢: العمالة غير المنظمة نمط حياة بالنسبة إلى معظم العمال في آسيا



المصدر: ILO: Statistical update on employment in the informal economy (Geneva, June 2011), Table 1, p. 3. متاح على: http://laborsta.ilo.org/sti/DATA_FILES/20110610_Informal_Economy.pdf.

وفي السياق ذاته، قدم الملك عبد الله، ملك الأردن، التزاماً إزاء بناء أفضل مستقبل للمواطنين الأردنيين وتوفير معيشة لائقة للجميع وضمان العدالة الاجتماعية من خلال توزيع عادل لمكاسب التنمية^{٢٩}.

غير أنه، وكما ذكرت في تقريرنا السابق، ما زال معظم النساء والرجال العاملين في الإقليم يكسبون قوتهم عن طريق العمل للحساب الخاص أو مساعدة أفراد الأسرة. وكثيراً ما لا يكون ذلك اختياراً بقدر ما يكون للضرورة. وتظل العمالة غير المنظمة أحد أشكال العمالة الرئيسية، وتكون في بعض الأحيان العمالة المهيمنة (الشكل ٢). وكالعادة يفقد العمال في مثل هذه الوظائف إلى الحماية القانونية أو الاجتماعية ومن المرجح ألا يكون لهم تمثيل أو صوت في مكان العمل. واحتمال وجود النساء في العمالة المستضعفة أو غير المنظمة أكبر مقارنة بالرجال. والعديد منهن يجدن أنفسهن في القطاعات الأكثر تعرضاً للصدمات الاقتصادية والصدمات الخارجية الأخرى. واستمرار هذا النوع من العمالة متدنية الإنتاجية والأجور يحد من تحسن الإنتاجية ونمو الطلب المحلي، وهو ما يكبح بدوره ظهور حلقة حميدة لتزايد الإنتاجية والأجور والطلب.

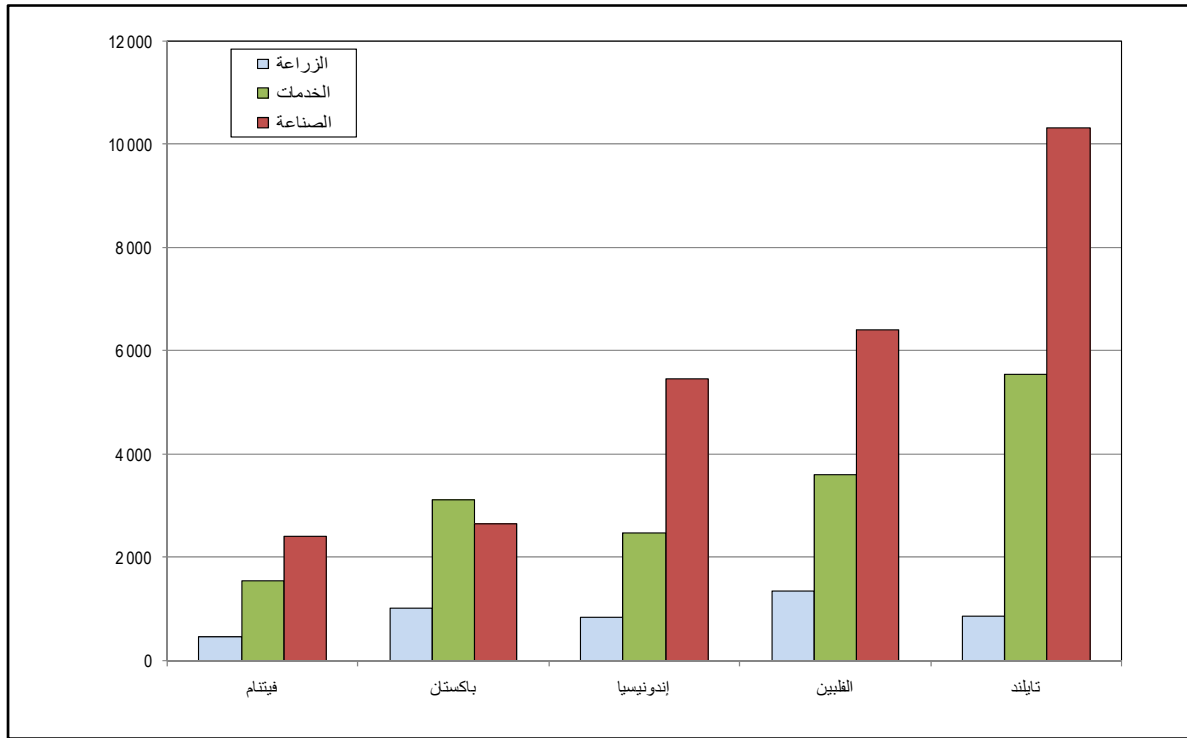
ويتمثل أحد الأسباب الكامنة وراء هذا الاتجاه في أن أولويات النمو الاقتصادي كثيراً ما كانت غير متوازنة مع الأهداف الاجتماعية وأهداف العمالة. ويتوقع صناع السياسات في الإقليم أن يوفر النمو القوي تلقائياً فرص عمالة كافية لمواطنيهم. غير أن هذا الافتراض كان خاطئاً في حالات عديدة. وإذا أرادت البلدان أن تحقق زيادة في نمو العمالة المنتجة فإنه يتعين عليها أن تبحث عن طرق تعزيز استراتيجيات التنمية وسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية وتنسيقها مع الهدف الصريح المتمثل في خلق الوظائف.

ويتمثل سبب آخر في أن إنتاجية اليد العاملة في بلدان آسيا النامية زادت بسرعة كبيرة لكنها تظل بعيدة عن مستويات الاقتصادات المتقدمة. كما أن زيادات الإنتاجية لم تكن منتظمة، كما يظهر من الهوات السحيقة في الناتج لكل عامل في مختلف القطاعات (الشكل ٣). وفي ظل اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ، عُرِي نمو الإنتاجية في العقد الماضي

^{٢٩} ملك الأردن عبد الله الثاني: فرصتنا الأخيرة: السعي نحو السلام في وقت الخطر (عمان، ٢٠١١).

بشكل كبير إلى قطاع الصناعة وثلة من القطاعات الخدمائية رفيعة المستوى. ونتيجة لذلك، كان حجم الناتج لكل عامل في قطاع الصناعة في تايلند عام ٢٠٠٩ أعلى بحوالي ١,٩ مرات ما كان عليه في قطاع الخدمات، و١٢ مرة ما كان عليه في قطاع الزراعة. وبالمثل، تتخلف إنتاجية الزراعة في إندونيسيا وباكستان والفلبين وفيتنام بشكل كبير عن إنتاجية الصناعة. وقد أفضى النمو غير المنتظم في إنتاجية اليد العاملة إلى زيادة التفاوت في الدخل، وأجج التوترات الاجتماعية إذ عمقت زيادة أسعار الأغذية الهوة بين الأغنياء والفقراء. ومن شأن زيادة التركيز على نمو أكثر توازناً للإنتاجية مع احترام حقوق العمل أن يروج لنموذج نمو أشمل يكون في النهاية أكثر استدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

الشكل ٣: هوات واسعة في الإنتاجية فيما بين القطاعات



ملاحظة: الناتج الحقيقي لكل عامل حسب القطاع (بالسعر الثابت للدولار الأمريكي ٢٠٠٠).
المصادر: حساب مكتب العمل الدولي استناداً إلى البيانات المقدمة من مكاتب الإحصاء الوطنية بشأن العمالة وبيانات الناتج المحلي الإجمالي المستمدة من البنك الدولي: مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠١١.

ومن الواضح أن سبيل الحصول على المزيد من الوظائف الجيدة يكمن في تحسين إنتاجية اليد العاملة. ويمكن أن تفضي مكاسب الإنتاجية إلى أجور أعلى (دون إضافة ضغوط تضخمية)، وظروف عمل أفضل واستثمار أكبر في الموارد البشرية. لكن كفاءة إرساء هذه العلاقة تقتضي مؤسسات سوق عمل قوية، مدعومة بحوار ثلاثي فعال فيما بين منظمات العمال وأصحاب العمل والحكومات، وممارسات مفاوضة جماعية فعالة في أماكن العمل. ومن شأن ظروف العمل أيضاً أن تقدم مساهمة هامة في تحقيق جودة العمالة والإنتاجية عموماً؛ فالحوادث المهنية والأمراض تمس حياة فرادى العمال والإنتاجية على حد سواء.

ولعل تحديات رفع الإنتاجية وتحسين نوعية العمالة هي أكثر حدة في قطاع الزراعة الذي يظل أبرز مصدر للعمالة بالنسبة إلى شرائح واسعة من العمال. والفارق بين المساهمة المتواضعة لقطاع الزراعة في الناتج ومساهمته القوية في العمالة يكشف الهوة العميقة في الإنتاجية بينه وبين قطاعات أخرى. وهكذا، يعد تزايد الاستثمار في الزراعة والصناعات الغذائية والمنشآت الريفية أمراً حاسماً في تعزيز العمل اللائق والحد من الفقر وتضييق الشرح المتزايد بين المناطق الحضرية والريفية. وفي العقد القادم قد تضاف إلى ضغوطات التضخم الزيادات المتوقعة في الطلب على الغذاء والمنتجات الغذائية الأخرى ذات الصلة، واحتمال أن يحد المزيد من الظواهر المناخية الشديدة من إمدادات الأغذية. ويحتمل أن تفضي هذه العوامل على الأمد القريب أو المتوسط، إلى زيادة الخطر الذي يتهدد الأمن الغذائي وأسباب العيش. ومن شأن تعزيز الإنتاجية الزراعية في الإقليم أن يمارس ضغوطاً حيوية لتخفيض أسعار الأغذية وتحسين المداخل الزراعية.

وقطاع الخدمات هو بالفعل المحرك الرئيسي لخلق الوظائف في آسيا والمحيط الهادئ ويرجح أن تترادى مكانته بتوسع الطبقات الوسطى في الإقليم وبزيادة الطلب المحلي فيه. غير أن عدداً مفرطاً من هذه الوظائف استحدثت في القطاع الحضري غير المنظم الأخذ في التوسع، سواء تعلق الأمر بالعمالين بأجر غير المنظمين أو بالباة المتجولين أو بالعمال المنزليين (من المهاجرين غالباً). وإذا أرادت البلدان أن تكفل اقتران إعادة توازن اقتصاداتها مع تحسن نوعية الوظائف، فيجب عليها أن تعنى عناية خاصة بإنتاجية العمل وبنوعية الوظائف المستحدثة في قطاع الخدمات.

استحداث الوظائف للشباب اليوم والاستعداد لشيخوخة القوة العاملة غداً

بما أن نوعية العمالة تحدد نوعية المجتمع، فإن مجتمع الغد تحده عمالة عماله الشباب^{٢٠}. وبطالة الشباب هي إحدى المشاكل الأكثر إلحاحاً التي يواجهها الإقليم اليوم. فمتوسط البطالة في صفوف الشابات والشبان يساوي في المتوسط ثلاثة أضعاف بطالة الكبار. وتختلف أسباب مشكلة عمالة الشباب. وفي بعض الحالات، في جنوب آسيا على وجه التحديد، ترتبط تلك الأسباب بانخفاض التسجيل في التعليم واستمرار عمل الأطفال. وتشتد في بلدان كثيرة ظاهرة بطالة المتخرجين بصفة خاصة.

- بطالة الشباب بالغة الارتفاع في المنطقة العربية، إذ فُترت بنسبة ٢٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٠^{٢١}. وكان متوسط معدل البطالة البالغ ٤١,٥ في المائة أسوأ في حالة الشابات اللاتي تعد مشاركتهن في سوق العمل أصلاً أدنى بكثير من أي منطقة أخرى في العالم.
- حتى عندما يكون للشباب وظائف، تكون ظروف العمل جد متردية والأجور منخفضة. والحماية الاجتماعية ضئيلة، وكثيراً ما يفتقر الشباب إلى عقود مأمونة، كما أن تمثيلهم وتعبيرهم عن شواغلهم عادة ما يكونان ضعيفين أو منعدمين.
- بطالة الشباب مرتفعة أيضاً في هونغ كونغ (الصين) وإندونيسيا ونيوزيلندا والفلبين وسري لانكا^{٢٢}.

والطريقة التي تعالج بها الحكومات تحدي عمالة الشباب ستحدد ما إذا كانت اقتصاداتها ستواصل النمو أو ستعاني من الركود بسبب فقدان موهبة شبابها وإبداعهم وطاقاتهم. واستحداث ما يكفي من العمل اللائق للشابات والشبان ضروري أيضاً لتعزيز التلاحم الاجتماعي والاستقرار السياسي.

ومن واجبنا رفع هذا التحدي. فكما خاطب الدكتور سوسيلو بامبانغ يودويونو، رئيس جمهورية إندونيسيا، الدورة المائة لمؤتمر العمل الدولي قائلاً إن من الضروري العمل معاً لمنع تزايد البطالة بين الشباب، وإن هناك حاجة إلى سياسات متنسقة وإلى زيادة الاستثمار في القطاعات التي تولد الوظائف للشباب^{٢٣}.

وعلاوة على السياسات الوقائية الرامية إلى إبعاد الأطفال عن العمل وإبقائهم في التعليم فترة أطول، يقتضي التصدي لتحدي عمالة الشباب أيضاً سياسات تعليم ومهارات ذكية تعترف بمتطلبات المنشآت. ويؤدي أصحاب العمل دوراً رئيسياً لأنهم أفضل من يستطيع الإفصاح عن تلك المتطلبات.

ويمكن اعتماد طائفة من التدابير لتيسير انتقال الشباب من المدرسة إلى العمل، رهنأً بالأسباب المحددة لبطالة الشباب في فرادى البلدان. وتشمل تلك التدابير تحسين معلومات سوق العمل والمساعدة في البحث عن وظيفة وخدمات التوظيف إلى جانب زيادة فرص التلمذة الصناعية وغيرها من أشكال التدريب في العمل^{٢٤}. والسياسات الداعمة لبيئة اقتصاد كلي ملائمة للنمو الاقتصادي القوي والمستدام، إذا ما اقترنت بالاستثمار في القطاعات الاستراتيجية الأقدر على خلق الوظائف، ستساعد بلدان آسيا على الاستفادة بالكامل من القدرات الاقتصادية والاجتماعية لقواها العاملة في المستقبل.

^{٢٠} تعبير "الشباب" يعني السكان المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة.

^{٢١} انظر: ILO: *Trends econometric models*, October 2010.

^{٢٢} انظر: ILO: *Asia-Pacific labour market update* (Bangkok, April 2011), p. 4.

متاح على: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/documents/publication/wcms_154215.pdf.

^{٢٣} انظر:

ILO: "Indonesian President calls for Global Coalition for Youth Employment", ILO Press Release, 14 June 2011 (Geneva).

متاح على:

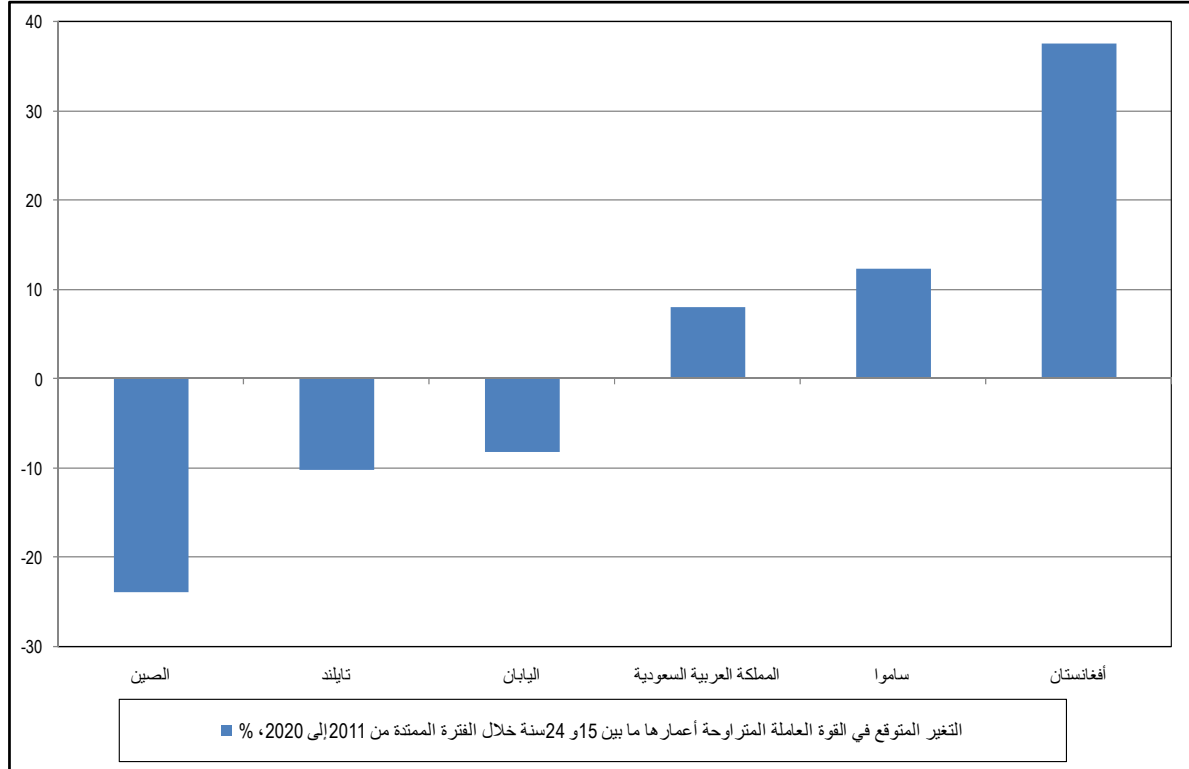
http://www.ilo.org/ilc/ILCSessions/100thSession/media-centre/press-releases/WCMS_157666/lang--en/index.htm.

^{٢٤} انظر:

ILO: *Labour and social trends in ASEAN 2007: Integration, challenges and opportunities* (Bangkok, 2007), p. 30.

وتطلعاً إلى المستقبل، يتوقع أن يضغط النمو السريع للقوة العاملة الشابة ضغطاً هائلاً على بعض البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، التي ستحتاج إلى خلق وظائف لعدد كبير من الوافدين الجدد إلى سوق العمل على مدى العقد المقبل (الشكل ٤). وباستطاعة هذه البلدان تحقيق مكسب ديمغرافي إذا ما اعتمدت المزيج الصحيح من السياسات الاستثمارية والصناعية والتعليمية والتدريبية وغيرها.

الشكل ٤: في حين بدأت بعض البلدان تشيخ، تستعد بلدان أخرى لطفرة في عدد العمال الشباب



المصدر: ILO: Economically active population estimates and projections (fifth edition, revision 2009).

ومن جهة أخرى، تشهد بلدان شرق آسيا وبعض الاقتصادات الأكثر تقدماً في جنوب شرق آسيا، شيخوخة سريعة. فهي تواجه مشكلة "الشيخوخة" قبل تحقيق "الثروة". وتحتاج هذه البلدان إلى تعزيز الحماية الاجتماعية لدعم سكانها المتقدمين في السن، والقيام بتحول هيكلي للانتقال من القطاعات كثيفة اليد العاملة إلى قطاعات تعتمد أكثر على المعرفة، ومجابهة نقص العمال من خلال زيادة مستويات مشاركة الإناث في سوق العمل والتعلم المتواصل. وينبغي أيضاً الاهتمام بالتصدي لنقص العمال من خلال اعتماد السياسات المناسبة في مجال الهجرة.

تحرير قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

لقد أكدت في تقرير سابق أن الانتقال إلى تنمية أكثر توازناً واستدامة سيقتضي تسخير كامل قدرات التكنولوجيا والابتكار وبالأساس روح المبادرة^{٣٥}. فبتحسين الوصول إلى التمويل والعمال الماهرين وبتوثيق الصلات مع المنشآت الكبيرة، يمكن للمنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر في القطاع الخاص (بما فيها التعاونيات سريعة التوسع والمنظمات الشبيهة بها) أن تصبح محرك النمو وخلق الوظائف إذ تغتنم الفرص الناشئة عن تنامي الطلب المحلي وتعمق التكامل الإقليمي.

وفي آسيا والمحيط الهادئ، يفوق عدد المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر بكثير عدد المنشآت الكبيرة وكذلك حصة القوة العاملة المستخدمة فيها. غير أن أغلبية المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط تعمل في الاقتصاد غير المنظم وكثيراً ما يتجاهل احتياجاتها صناعات السياسات والمنظمون. وغالباً ما تفتقر هذه المنشآت إلى فرص الحصول على التمويل والتدريب وغير ذلك من أشكال الدعم. ومن غير المفاجئ

^{٣٥} مكتب العمل الدولي: بناء مستقبل مستدام بالترافق مع العمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ، المرجع السابق، الصفحات من ٢٦ إلى ٢٨.

أن تكون إنتاجيتها ضعيفة إلى حد كبير مقارنة بإنتاجية المنشآت الكبيرة. وإعطاء الأولوية للمنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر في صنع السياسات ومساعدتها على الانتقال من طور البقاء إلى طور الاستدامة، أمر ضروري لزيادة إنتاجية الاقتصاد ككل والحد من عدم التنظيم.

ويمثل الوصول المحدود إلى التمويل عقبة رئيسية أمام إقامة المشاريع التجارية ونموها في الاقتصادات النامية. وفي حين ساعدت ثورة التمويل بالغ الصغر المنشآت بالغة الصغر على إيجاد الائتمان، فإن احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التمويل غالباً ما تفوق طاقة المزودين بالتمويل بالغ الصغر، في حين تتجه القطاعات المصرفية بقوة نحو المنشآت الأكبر حجماً. وأدى ذلك إلى ظهور ما يسمى "الوسط المفقود" في بعض الاقتصادات النامية، حيث تهيمن المنشآت بالغة الصغر والعمل الأسري على العمالة، وعادة ما تكون مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة يسيرة جداً. والفرق هنا واضح مع البلدان ذات الدخل المرتفع حيث تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحصة الأكبر من العمالة^{٣٦}. ويساهم هذا الأمر في تفاوت الأجور وفرص تنمية المهارات والحصول على وظائف في الاقتصاد المنظم.

ولتحريز قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص على الابتكار والتوسع وخلق الوظائف، لا بد من أن تزيد المصارف المركزية والمؤسسات المالية إمكانية الحصول على الائتمان^{٣٧}. وهذا مهم للمنشآت الصغيرة ولاسيما المنشآت المتوسطة التي هي الأكثر قدرة على النمو وخلق فرص العمل.

ويجب أيضاً الاهتمام عن كثب بالبيئة التنظيمية التي يمكن أن تتيح للمنشآت التكيف مع التغيير والابتكار والنمو وخلق العمالة المنتجة^{٣٨}. ونقص اللوائح حسنة التصميم والشفافة والخاضعة للمساءلة، بالاقتران بعدم ملائمة البنية الأساسية وضعف النفاذ إلى الأسواق، كثيراً ما يحول دون إقامة المشاريع ونموها في الاقتصاد المنظم. وكما يبينه الشكل ٥، تبقى الهند وإندونيسيا وسري لانكا متخلفة إلى حد كبير عن نظرائها من البلدان ذات الدخل المرتفع فيما يتعلق بإقامة المشاريع.

ويعني تحسين اللوائح المتعلقة بالمشاريع العمل عن كثب مع القطاع الخاص لكشف الحواجز التي تعوق النمو والتنوع ولتحديد التدخلات اللازمة مع ضمان احترام معايير العمل والبيئة. وتبين الإصلاحات التنظيمية الأخيرة في الأردن والإمارات العربية المتحدة وبعض البلدان الجزرية في المحيط الهادئ أن الجهود المبذولة تؤتي ثمارها من حيث زيادة القدرة التنافسية وتوليد العمالة^{٣٩}.

وتقتضي بيئة الأعمال النشطة روح المبادرة والابتكار والإبداع، لا سيما في أوقات التحول الهيكلي السريع. ويجب أيضاً أن تستهدف جهود ترويج ثقافة المشاريع الشباب - وخاصة منهم شباب البلدان ذات الاقتصادات غير المنظمة الكبيرة وقوى العمل الشبابية النامية بسرعة. علاوة على ذلك، ستكون روح المبادرة والنمو الشمولي بلا معنى إذا لم تستخدم القدرات الإبداعية لنساء آسيا استخداماً كاملاً. وفي عام ٢٠٠٩، لم يكن سوى ١ في المائة من النساء العاملات في آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء غرب آسيا) يدرن مشاريعهن الخاصة باستخدام موظفين بأجر، مقارنة بما يناهز ٣ في المائة من الذكور في تلك الحالة^{٤٠}. وكما أشرت إليه في تقريره السابق، تحتاج آسيا إلى تجاوز القوالب النمطية التقليدية المتعلقة بالنساء.

^{٣٦} رُصد وجود "وسط مفقود" في قطاعات التصنيع في الهند وإندونيسيا. غير أن مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الفلبين وتايلاند وفيتنام، في عمالة الاقتصاد المنظم تساوي تلك المسجلة في الاقتصادات مرتفعة الدخل، وإن كانت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أضعف بشكل كبير، ويوجد أيضاً قطاع غير منظم واسع لا يوجد في الاقتصادات مرتفعة الدخل. انظر:

K. Yokota: "Globalization, productivity changes, and missing middle in Indonesia's manufacturing sectors", The International Centre for the Study of East Asian Development, Working Paper Series (Kitakyushu, 2008), Vol. 2008-03; M. Ayyagari, T. Beck and A. Demirgüç-Kunt: "Small and medium enterprises across the globe: A new database", World Bank Policy Research Working Paper No. 3127 (Washington, DC, 2003); and D. Mazumdar: "Small-medium enterprise development in equitable growth and poverty alleviation", paper presented at the Asia and Pacific Forum on Poverty: "Reforming policies and institutions for poverty reduction" (Manila, 2001),

متاح على: <http://www.adb.org/poverty/forum/pdf/mazumdar.pdf>.

^{٣٧} انظر:

G. Sziraczki et al.: "Recovery, job quality and policy priorities in developing Asia", in *The global crisis: Causes, responses and challenges* (Geneva, ILO, 2011), pp. 47-48.

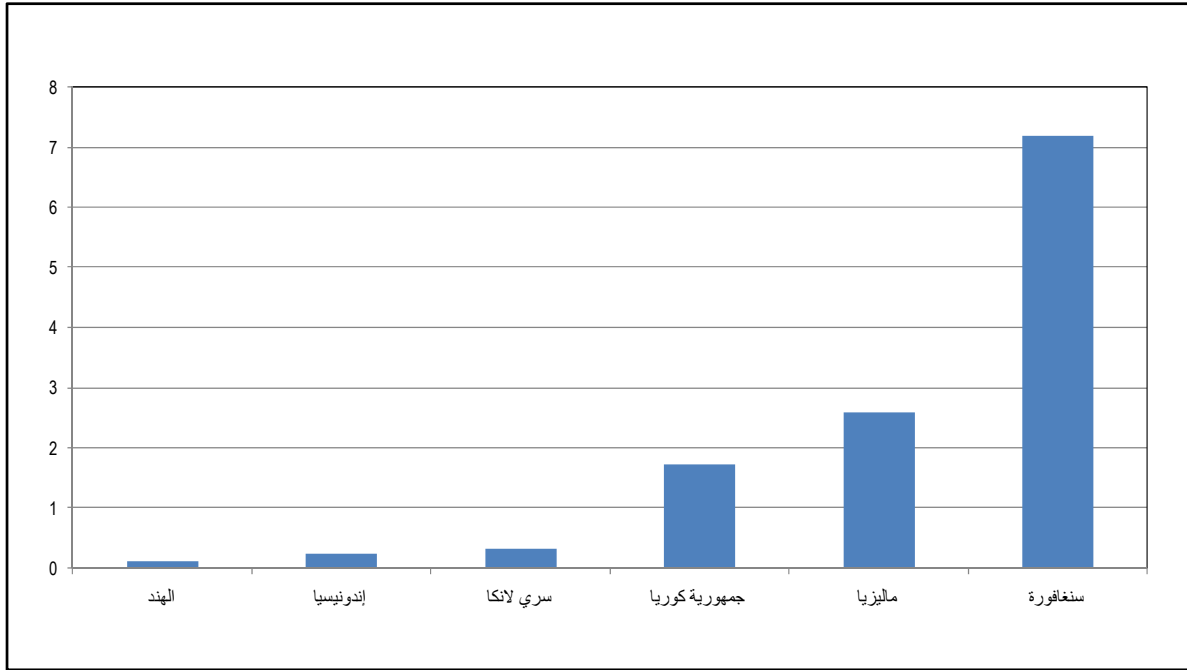
^{٣٨} انظر:

G. Buckley, J.M. Salazar-Xirinachs and M. Henriques: *The promotion of sustainable enterprises* (Geneva, ILO, 2009).

^{٣٩} مكتب العمل الدولي: *بناء مستقبل مستدام بالتوافق مع العمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ*، المرجع السابق، الصفحتان ٢٥ و ٢٦.

^{٤٠} انظر: ILO and ADB: *Women and labour markets in Asia: Rebalancing for gender equality* (Bangkok, 2011).

الشكل ٥: عدد الشركات محدودة المسؤولية المسجلة حديثاً لكل ١٠٠٠ شخص من السكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) في عام ٢٠٠٨



المصدر: World Bank Group Enterprise Snapshots 2010.

وكما تقدم ذكره، تؤدي الحكومات دوراً في تهيئة النظام التعليمي ووضع سياسات تدعم التكنولوجيا والصناعات الجديدة. وفي أوقات التحول السريع يكمن التحدي الأكبر في تحديد الاحتياجات الجديدة من المهارات بصورة أسرع وأفضل، بما يتيح للعمال اغتنام الفرص الجديدة وللمنشآت التكيف مع التكنولوجيات والأسواق الجديدة. وربط التدريب وتنمية المهارات بمتطلبات المنشآت وأماكن العمل، أمر ضروري^{٤١}. إذ يحقق الاستثمار في التعليم الجيد والمهارات فوائد كثيرة للعمال والمنشآت والمجتمعات، في حين يمكن للشراكات التي تربط بين الحكومات ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومقدمي التدريب أن ترسخ التعلم في صميم عالم العمل.

وظائف خضراء وانتقال عادل

يمثل تغير المناخ أحد أهم قضايا عصرنا طويلة الأمد، ويمكن أن يؤثر على كل إنسان على وجه الأرض. وإذ يعيش في آسيا والمحيط الهادئ أكثر من نصف سكان العالم، يمكن القول إن رهانات هذا الإقليم أكبر من أي إقليم آخر^{٤٢}.

وما فتئت مكانة قضايا الوظائف الخضراء تتعزز في جداول أعمال السياسات في آسيا والمحيط الهادئ، إذ تبحث الحكومات عن استراتيجيات متكاملة لمواجهة تحدي خلق الوظائف المقترن بتغير المناخ. وتوجد في جميع أنحاء الإقليم فرص وضع سياسات جديدة مبتكرة تراعي المناخ وتدعم نمو العمالة في آن معاً. ولن يستدعي ذلك استخدام التكنولوجيا المتقدمة فحسب بل أيضاً تطبيقاً مبتكراً للمهارات والعمليات التقليدية^{٤٣}. فلا تكمن الفرص في خلق وظائف خضراء جديدة فحسب وإنما أيضاً في تخضير أماكن العمل الموجودة.

وتؤدي البلدان كثيرة اليد العاملة ومنخفضة الدخل دوراً لا يقل أهمية عن دور البلدان ذات الحيز الأكبر من السياسات المالية والاجتماعية. إذ يمكنها توليد فرص عمل خضراء بواسطة برامج الاستثمار الخاص أو العام لاسيما في قطاعات مثل إدارة المياه والري وتهيئة البنية الأساسية والمباني المستدامة واستصلاح الأراضي.

^{٤١} انظر:

World Economic Forum: "Creating jobs in Asia: The entrepreneurship equation", Session summary, World Economic Forum on East Asia, 12-13 June (Jakarta, 2011).

متاح على: www.weforum.org/node/100251.

^{٤٢} انظر: ADB: *Asia 2050: Realizing the Asian Century*, op. cit., p. 25.

^{٤٣} انظر: ILO: *Green jobs programme for Asia and Pacific*, Background Brief No. 1, Aug. (Bangkok, 2011).

وتبرز الاتجاهات الحديثة ما يلي:

- يتوقع أن تتجاوز آسيا كلاً من أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي كأكبر مستهلك للطاقة. وستكون بذلك الأكثر تأثراً باتجاهات واردات الطاقة والأكثر قدرة على التأثير فيها^{٤٤}.
 - أتلقت بالفعل ملايين موارد الرزق في الإقليم، أو هي معرضة للإتلاف، من جراء إزالة الغابات على نحو مكثف وفقدان التنوع الأحيائي وتعرية التربة وتسمم المياه وسوء إدارة النفايات.
 - يهدد ارتفاع درجات الحرارة والأحداث المناخية القسوى ملايين الوظائف في الزراعة ويمكن أن يقوض ذلك الأمن الغذائي في المستقبل، كما هو الحال في دول عربية مثل الأردن والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية.
 - المراكز الحضرية التي تتركز فيها على نحو متزايد الوظائف والنوابع، تتعرض للخطر هي الأخرى بسبب الأحداث المناخية القسوى وارتفاع مستويات البحر ومخاطر أخرى. وتوجد ست من أكبر مدن العالم الثماني المعرضة لتلك المخاطر في آسيا والمحيط الهادئ.
- وسيعتمد مستقبل القدرة التنافسية لآسيا ورفاه شعوبها على زيادة الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية وعلى الفوز بالسباق العالمي نحو مستقبل منخفض الكربون^{٤٥}. ولا بد للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية من أن تتصدى للفرص والتحديات الناشئة على السواء عن تغير المناخ ذاته وعن تحول أنماط الاستهلاك والإنتاج والعمالة.
- ويجب أن يكون هذا الانتقال إلى مجتمع مستدام ومنخفض الكربون انتقالاً منصفاً. وبعبارة أخرى، يجب أن يكون انتقالاً عادلاً. فسينجم عن إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية أثر عميق على العمال والمشاريع والمجتمعات المحلية، ومزيج السياسات السليم ضروري لتقاسم التكاليف وتوزيع الفوائد^{٤٦}.
- ويكتسي الحوار الاجتماعي أهمية حاسمة في هذه النقطة^{٤٧}. وسيتعين على الهيئات المكونة، كي تكون قادرة على المشاركة بفعالية في الحوار الاجتماعي المتعلق بهذه المسائل، أن تكون مزودة بالأدوات المناسبة لتوقع التحولات في أسواق العمل واتجاهات المهارات وتقييم الأثر على العمالة والفرص الناشئة عن السياسات الخضراء.
- وسيحتاج عمال كثيرون إلى مهارات جديدة للتعامل مع التكنولوجيات المتغيرة والوصول إلى فرص العمل. وستحتاج المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى مساعدة على التكيف مع السياسات واللوائح البيئية والاستعداد للاستفادة من الحوافز. ويرجح أن يفرض دعم تخضير هذا القطاع إلى خلق عدد كبير من الوظائف الخضراء، رغم أن أشكال الإنتاج الجديدة يمكن أن تكون مصحوبة بمخاطر جديدة يجب عدم إغفالها.
- وخلاصة القول إن خلق الوظائف الخضراء يستدعي الاهتمام بجميع أبعاد العمل اللائق.

الانتعاش من الكوارث وإدارة المخاطر بالتركيز على السكان

ينبغي أن يكون تحسين قدرة البلدان على إدارة النتائج الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الكوارث الطبيعية جزءاً من استراتيجية شاملة. فموجة تسونامي العاتية والكارثة النووية اللتان اجتاحتا اليابان والزلازل الذي ضرب الصين ونيوزيلندا والفيضانات التي اجتاحت باكستان والفلبين وتايلند، إنما هي تذكير صارخ بهشاشة الإقليم. ولقد تعرضت آسيا في العقد الماضي لبعض من أشد كوارثها تدميراً، من حيث خسارة الأرواح والأضرار الاقتصادية (انظر الشكل ٦)^{٤٨}.

^{٤٤} انظر: ADB: *Asia 2050: Realizing the Asian Century*, op. cit., p. 71.

^{٤٥} للاطلاع على المزيد من المناقشات، انظر:

World Bank East Asia and Pacific Economic Update 2011, Volume 2: *Securing the present, shaping the future* (Washington, DC, 2011), pp. 57-63.

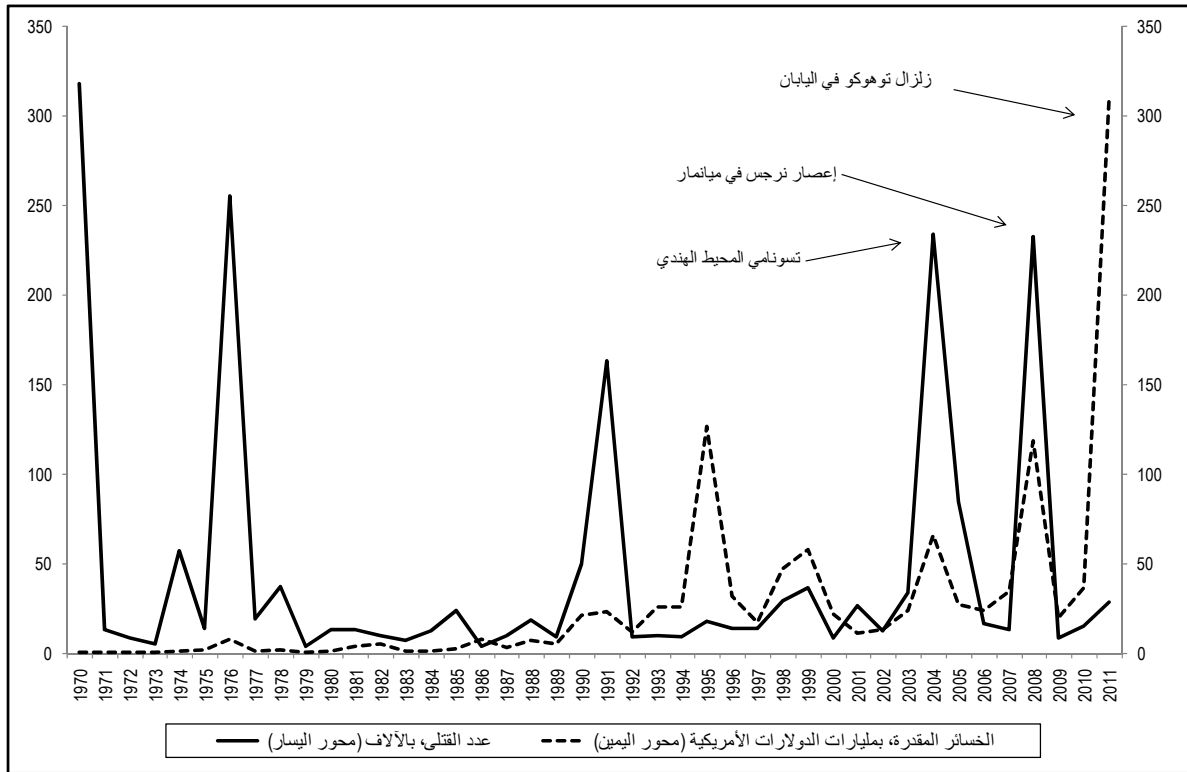
^{٤٦} للاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر: مكتب العمل الدولي: *بناء مستقبل مستدام بالتوافق مع العمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ*، المرجع السابق، الصفحات ٣٥-٤٥.

^{٤٧} انظر:

ILO: *Promoting decent work in a green economy*, ILO background note to UNEP: *Towards a green economy: Pathways to sustainable development and poverty eradication* (Geneva, 2011).

^{٤٨} تجدر الإشارة إلى أن الإقليم معرض أيضاً "لكوارث من صنع الإنسان"، مثل الحرب في أفغانستان والاضطرابات السياسية والنزاعات في بلدان مثل باكستان وميانمار، وقد تسببت في نزوح ملايين الناس الذين يعيشون في الفقر ومن دون حماية تذكر.

الشكل ٦: كوارث طبيعية كان لها مؤخراً وقع مدمر على الإقليم



المصدر: WHO Collaborating Centre for Research on the Epidemiology of Disasters (CRED): The International Disaster Database (EM-DAT), متاح على: www.emdat.be.

وتعلمنا من هذه الكوارث أن الاستجابات الفعلية تقتضي شراكات وتنسيقاً وثيقين بين القطاعين العام والخاص، وبنية أساسية عتيبة وتخطيطاً حذراً وتدابير حماية اجتماعية محددة الهدف وانتعاشاً يتمحور حول موارد الرزق وإعادة بناء تركيز على العمالة. وعلى الشركاء الاجتماعيين أداء الدور الأساسي المنوط بهم في تحسين التأهب والانتعاش وإعادة البناء. ويمكن للعمل اللائق أن يساعد المجتمعات على "النهوض" بشكل أسرع وأفضل.

تعزيز التكامل والتعاون الإقليميين

يتيح التعاون الإقليمي القوي فرصاً هائلة للإقليم تخوله قيادة عولمة مستدامة أكثر عدلاً وشمولاً. كما يتيح فرص تدعيم الشراكات القائمة وإقامة شراكات جديدة من شأنها أن تشجع العمل اللائق والعدالة الاجتماعية.

وتجلى مثال على التطبيق الفعلي للحوار والشراكة الإقليميين في الإجراءات الجماعية التي اتخذت من أجل التخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على ملايين العمال الآسيويين. وقال هاروهيكو كورودا، رئيس مصرف التنمية الآسيوي، إن الأزمة مثلت "شرارة" النزعة الإقليمية الآسيوية^{٤٩}. ويمكن إيجاد أمثلة أخرى في مجالات التجارة والبنية الأساسية والاستقرار المالي وهجرة اليد العاملة وتغير المناخ والأمن فيما يتعلق بالغذاء والطاقة.

والمحرك الرئيسي للتكامل فيما بين بلدان آسيا والمحيط الهادئ هو التجارة في السلع والخدمات. وبذل الإقليم جهوداً جبارة في الإبقاء على حدوده مفتوحة لتشجيع التجارة والاستثمار وحركة تنقل العمال. ويمكن أن تساهم الأسواق المفتوحة في تحقيق النمو ونتائج أفضل من حيث العمالة إذا ما وُجدت إجراءات تكملية على الصعيدين الوطني والإقليمي تيسر التكيف وتضمن تقاسماً واسع النطاق لمكاسب التجارة. والسياسات التجارية وسوق العمل وتدابير الحماية

^{٤٩} انظر:

H. Kuroda: *European and Asian integration: Achievements and challenges*, Opening remarks at the European Commission (Brussels, 2008).

الاجتماعية، عناصر تتفاعل بشكل وثيق. ويمكن أن يساعد الإقرار بهذا التفاعل على ضمان أن ينطوي تعميق التكامل الإقليمي من خلال التجارة على تأثيرات إيجابية مهمة بالنسبة إلى النمو والعمالة على حد سواء^{٥٠}.

ومن المهم أيضاً التذكير بأن إعلان عام ٢٠٠٨ بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة يشدد على أهمية معايير العمل المعترف بها دولياً في إتاحة فرص متكافئة في نظام تجاري مفتوح، حيث يذكر: "... أن انتهاك المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لا يمكن أن يستشهد به أو أن يستخدم بشكل آخر كميزة نسبية مشروعة ... وأن معايير العمل ينبغي ألا تستخدم لأغراض تجارية حمائية"^{٥١}. ويمكن أن تدعم منظمة العمل الدولية بشكل مفيد هذا الهدف.

وتوجد إمكانات هائلة لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق الوظائف عن طريق الحد من العوائق التجارية غير التعريفية المتصلة بالخدمات والإمدادات واللوائح وتطوير أسواق ناجحة لرأس المال توجه الادخارات الآسيوية المحلية الضخمة نحو الاستثمار في البنية الأساسية، بما في ذلك بناء نظم نقل جديدة تنطوي على إمكانات ضخمة لخلق الوظائف.

وإلى جانب التجارة والاستثمار، أصبحت البلدان تتصل فيما بينها بشكل متزايد من خلال الهجرة الدولية. ويعمل أكثر من ٢٥ مليون عامل آسيوي خارج بلدانهم الأصلية^{٥٢}. ويتوقع أن يرتفع هذا العدد بفعل الاتجاهات الديمغرافية والفوارق في الدخل ومشاكل الأمن البشري وتأثيرات تغير المناخ. ويتيح التعاون الإقليمي فرصة لتحسين حماية المهاجرين والإقرار بالإسهامات الاقتصادية والاجتماعية الهامة للعمال المهاجرين وتوصيل التحولات على نحو أكثر فعالية وتعزيز إدارة هجرة اليد العاملة. وسيكون هذا العنصر الأخير أكثر مصداقية وعميم الفائدة من خلال تطبيق اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين وترويج الإطار متعدد الأطراف لمنظمة العمل الدولية بشأن هجرة اليد العاملة.

والتعاون الإقليمي ضروري أيضاً للحفاظ على الاستقرار المالي. ومن المهم النظر لا إلى الاستقرار المالي فحسب وإنما إلى مسألة كيف يمكن أن يستجيب هذا النظام بشكل أفضل إلى احتياجات العمال والأسر والمجتمعات. ومن شأن التدفقات السريعة لرأس المال نحو البلدان النامية في آسيا خلال الأعوام الأخيرة، وخطر تراجعها المفاجئ، أن يخلق المزيد من التقلب الاقتصادي. وبالنظر إلى تأثير عدم استقرار الاقتصاد الكلي في الفقر والعمال المستضعفين، فإنه لا بد من تنسيق السياسات الإقليمية على نحو أفضل. وينبغي الاهتمام من جديد، ضمن مبادرات أخرى، في الحوار الاجتماعي وإدارة معدلات الصرف وتدابير مراقبة رؤوس الأموال وإنشاء صندوق نقد إقليمي^{٥٣}.

ويمكن أن يسرّع التعاون الإقليمي التحول إلى أنشطة اقتصادية منخفضة الكربون وخلق وظائف خضراء. ويمكن أن يكون الإقليم قدوة عالمية في إيجاد حل إقليمي للتحدي طويل الأمد المتمثل في أمن الغذاء والطاقة. وبما أن الفقر يهدد الملايين من الناس، فإن أمن الغذاء والطاقة ليس مسألة اقتصادية فحسب وإنما أيضاً مسألة سياسية واجتماعية. وتبين عودة أزمة الغذاء والطاقة الحاجة إلى إجراءات جماعية:

- زادت أسعار الأغذية العالمية بسرعة منذ بداية عام ٢٠١٠، وفي حزيران/يونيه ٢٠١١ ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة بشأن أسعار الأغذية بنسبة ٣٩ في المائة مقارنة بما كان عليه قبل سنة^{٥٤}.
- زيادة أسعار الأغذية، فضلاً عن تأثيرها في الفقراء، تهدر المكاسب الإنمائية صعبة التحقيق. وزيادة أسعار الأغذية والطاقة تعني أن ٤٢ مليون شخص إضافي في آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء غرب آسيا) قد يظلون يعانون من الفقر في ٢٠١١، إضافة إلى ١٩ مليون عامل آخرين عانوا منه بالفعل في ٢٠١٠^{٥٥}.

^{٥٠} انظر:

OECD, ILO, World Bank and WTO: *Seizing the benefits of trade for employment and growth*, Report prepared for submission to the G20 Summit Meeting Seoul, 11–12 November 2010.

متاح على: www.ilo.org/public/libdoc/jobcrisis/download/g20_seoul_report.pdf.

^{٥١} مكتب العمل الدولي: إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السابعة والتسعين، (جنيف، ٢٠٠٨)، الصفحة ١٠. متاح على الرابط الإلكتروني:

www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@cabinet/documents/publication/wcms_099766.pdf.

^{٥٢} مكتب العمل الدولي: *بناء مستقبل مستدام بالترافق مع العمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ*، المرجع السابق، الصفحة ١٢٧.

^{٥٣} انظر: ADB: *Institutions for regional integration: Toward an Asian economic community* (Manila, 2010).

^{٥٤} انظر: FAO: *World food situation: FAO Food price index* (July 2011).

متاح على: <http://www.fao.org/worldfoodsituation/wfs-home/foodpricesindex/en/>.

^{٥٥} انظر:

UNESCAP: *Economic and social survey of Asia and the Pacific 2011. Sustaining dynamism and inclusive development* (Bangkok, 2011), p. viii.

بات برنامج العمل اللائق، وأهدافه المترابطة والتآزرية، أكثر أهمية من أي وقت مضى، لاسيما فيما يتعلق برسم نمط تنمية جديد في الإقليم يحقق النمو الاقتصادي بالترافق مع العمل اللائق. ويجب أن يساهم هذا النمط الجديد في عدالة اجتماعية وعولمة عادلة ويضمن في الوقت ذاته الاستدامة البيئية. وكما يتجلى من وضع البلدان العربية في غرب آسيا، ينبغي أن يستند نموذج جديد للتنمية إلى علاقة جديدة بين الدولة والمواطن، قائمة على عقد اجتماعي يتمثل في المسؤولية المتبادلة والمساءلة. وينبغي أن يضمن هذا العقد الاجتماعي الجديد سيادة دولة القانون بالاعتماد على نظام إدارة اجتماعية اقتصادية شمولية، أساسه العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

ونحن إذ نمضي قدماً يجب أن نستند إلى التجارب والدروس المستخلصة من الجهود المبذولة لتحقيق أهداف عقد آسيا للعمل اللائق والأهداف الإنمائية للألفية. وبالنظر إلى طابع الإقليم المتنوع والظروف الوطنية شديدة التباين، فستكون المواقيت والإجراءات المحددة متباينة.

وعلى الصعيد الوطني يمكن تحديد مجالات عمل ثلاثة واسعة ومترابطة، هي:

"١" التنسيق فيما بين سياسات الاقتصاد الكلي والعمالة والحماية الاجتماعية

إن خلق المزيد من الاتساق على الصعيد الوطني فيما بين سياسات الاقتصاد الكلي والعمالة والحماية الاجتماعية، كما يشدد على ذلك الميثاق العالمي لفرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية، أمر ضروري لدى وضع استراتيجيات فعالة بشأن العمل اللائق تعتمد على استثمار منتج ونمو غني بالوظائف وحماية اجتماعية ذات موارد كافية. والإقرار بدور الحماية الاجتماعية، إلى جانب العمالة المنتجة، في الحد من الفقر وتيسير التغيير الهيكلي وتعزيز صمود المجتمعات أمام الصدمات، أمور ينبغي أن ترسي بشكل تدريجي أرضية للحماية الاجتماعية في إطار الاستدامة المالية. وينبغي أن تشمل العناصر الرئيسية لتحسين تنسيق السياسات فيما بين الاقتصاد الكلي والحماية الاجتماعية ما يلي:

- جعل العمالة الكاملة هدفاً ذا أولوية بالنسبة إلى الاقتصاد الكلي إلى جانب سياسات مالية ونقدية سليمة.
- تيسير وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت بالغة الصغر إلى الائتمان والاستثمار عن طريق تحسين إدماجها المالي.
- وضع أولويات الميزانية من خلال القيام، كجزء من العمل البرلماني المعتاد، بتحديد آثار مختلف سياسات الإنفاق الحكومي والسياسات الضريبية على العمالة والمسائل الاجتماعية.
- القيام، وفقاً للظروف الوطنية، ببناء وتعزيز أرضية للحماية الاجتماعية لفائدة أشد المستضعفين.
- ضمان مشاركة الشركاء الاجتماعيين في تصميم وتنفيذ السياسات، كما تجلّى في نهج بعض البلدان حيال التصدي للأزمة العالمية، من خلال القيام مثلاً، باعتماد ميثاق عالمي لفرص العمل على الصعيد الوطني في إندونيسيا ومنغوليا ووضع استراتيجية وطنية بشأن التشغيل في الأردن.

"٢" العمالة المنتجة والمنشآت المستدامة وتنمية المهارات

يتوقف تحقيق مستقبل مستدام على تجديد الاهتمام باحتياجات المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، بالنظر إلى دورها في تحريك النمو وخلق الوظائف بما في ذلك لفائدة الشباب والشبان. وينطوي تحسين الإنتاجية وتوفير ظروف عمل أفضل على أهمية بالنسبة إلى القدرة التنافسية للمنشآت وتشجيع العمل اللائق على حد سواء. وينبغي استحداث الفرص لتعزيز روح المبادرة والعمالة الريفية ودعم الوظائف الخضراء. وبالنسبة للمنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، يعدّ التعليم والمهارات أموراً أساسية لتحسين الإنتاجية والتنمية البشرية والاجتماعية. ويمكن أن يكون لسوء الاستثمار في مهارات الشباب على وجه الخصوص تبعات خطيرة تحبس الشباب في وظائف متدنية المهارات والإنتاجية، وتمنع الأطفال من الذهاب إلى المدرسة. وبالتالي، ينبغي أن تشمل الأولويات في هذه المجالات ما يلي:

- ترويج بيئة تمكينية للمنشآت المستدامة، لاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة (بما فيها التعاونيات)، وبخاصة عن طريق الحد من الأعباء الإدارية والتنظيمية وجعل النظام الضريبي أكثر مواتاة للاستثمار الحقيقي.
- تشجيع روح تنظيم المشاريع، بما في ذلك لفائدة الشباب والشبان.
- تزويد القوة العاملة، بما في ذلك الشباب، بالمهارات الضرورية لنمو قوي ومتوازن ومستدام، بما في ذلك عن طريق إشراك العمال وأصحاب العمل في وضع برامج تدريبية وتعزيز خدمات التوظيف العامة.
- تحسين ظروف العمل (بما في ذلك السلامة والصحة المهنيان) لاسيما في الاقتصاد غير المنظم والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، عن طريق إشراك الشركاء الاجتماعيين المعنيين في الحوار. ويمكن إيلاء الاهتمام للارتقاء ببعض البرامج التدريبية لمنظمة العمل الدولية في هذه المجالات.
- تعزيز التنمية الريفية والزراعية، من خلال القيام مثلاً، بتحسين إنتاجية العمل وتشجيع النمو الأخضر والوظائف الخضراء واعتماد حماية اجتماعية ابتكارية بالنسبة إلى العمال في هذه القطاعات.

”٣٣“ الحقوق في العمل والحوار الاجتماعي

يمثل احترام المبادئ الأساسية والحقوق في العمل حجر الزاوية في برنامج منظمة العمل الدولية المتعلق بالعدالة الاجتماعية ومساهمته في تحقيق عولمة عادلة. فهو أساس بناء القدرات المؤسسية الضرورية لتشجيع النمو الفعال. ويستدعي سد العجز في العمل اللائق الإصغاء كليا إلى صوت الاقتصاد الحقيقي، ممثلاً في الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية. وهذا شرط من شروط صنع السياسات المتوازنة.

وزيادة توازن النمو على أساس الاستهلاك المحلي والصادرات على حد سواء سيقضي اتخاذ تدابير تحسن من مواكبة زيادة الأجور لزيادة الإنتاجية. وتحقيق ذلك يحتاج إلى أن يؤدي الشركاء الاجتماعيون دوراً أكبر في تحديد الأجور. ويعني هذا الأمر أيضاً تعزيز مؤسسات سوق العمل، بما فيها وزارات العمل والعمالة ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال.

وبالتالي، من المهم تحسين الإدارة السديدة لسوق العمل في المجالات التالية:

- تكثيف الجهود المبذولة للتصديق على معايير العمل الأساسية واتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن الإدارة السديدة وتطبيقها.
- تحسين آليات وضع الأجور، بما فيها المفاوضات الجماعية وتحديد الأجور الدنيا.
- تعزيز المؤسسات والإجراءات للحيلولة دون حدوث منازعات وحلها بشكل عادل وسريع. ودعم تفتيش العمل كأداة حاسمة للتوفيق بين احتياجات العمال من حيث السلامة والحماية وشروط الإنتاجية والقدرة التنافسية.
- تحسين قوانين العمل لتمكين المنشآت من خلق وظائف لائقة والحد من الطابع الهش وغير المنظم للوظائف. وجدير بالذكر أن إصلاح قانون العمل يمثل مسألة سياسية ذات أهمية بالنسبة إلى بلدان عديدة بما في ذلك في منطقة المحيط الهادئ، وقد عززت الصين مؤخراً لوائحها المتعلقة بعقود العمل.
- تعزيز قدرات منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل لتمثيل أعضائها وخدمتهم، وبناء آليات فعالة للحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية على مستويات مختلفة. وينبغي تحديداً إيلاء اهتمام خاص إلى تزويد الهيئات المكونة بالمعارف والأدوات اللازمة لتقييم التأثير المحتمل لسياسات الاقتصاد الكلي على العمالة واستباق التغييرات التي ستطرأ على المهارات وأسواق العمل مع الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون.
- وعلى الصعيد الإقليمي، لا بد أيضاً من تحسين اتساق السياسات فيما بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وقد تتضمن الأولويات ما يلي:

- تحسين اتساق السياسات فيما بين المنظمات الإقليمية في طائفة من المجالات، وبخاصة تلك التي تربط طموحات الشعب إلى العدالة الاجتماعية بإدارة الأسواق الإقليمية. وهذا حاسم في النهوض بالبعد الاجتماعي للتكامل الإقليمي. ويتجسد أحد الأمثلة الحديثة في طلب أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا مساعدة منظمة العمل الدولية ومصرف التنمية الآسيوي لبناء قدرات تقييم تأثير التجارة على العمالة على الصعيدين الإقليمي والوطني.
- تعزيز التعاون الإقليمي بشأن تغير المناخ والتخفيف من تدهور البيئة. وقد يتضمن ذلك تقاسم الدروس المستخلصة، بما فيها تشجيع الوظائف الخضراء والانتقال العادل.
- تحسين التعاون من أجل التصدي بشكل فعلي للكوارث الطبيعية، لاسيما من خلال تدابير رامية إلى إعادة البناء والانتعاش تركز على سبل الرزق والعمالة.

- تقديم الدليل على المساهمة الاقتصادية للعمال المهاجرين في الاقتصادات الوطنية لبلدان المنشأ والمقصد على حد سواء، ودعم تحسين الإدارة السديدة لهجرة اليد العاملة، بما في ذلك تحسين الحوار وحماية حقوق المهاجرين.
- تقوية صوت العمال وأصحاب العمل في العمل المرتبط بالمنظمات الإقليمية.

وبحلول عام ٢٠٢٠ قد تفوق مساهمة آسيا في الاقتصاد العالمي نسبة ٤٠ في المائة، وقد يبلغ عدد سكان الإقليم حوالي ثلاثة أخماس سكان العالم^{٥٦}. وإذ يمارس القادة الآسيويون تأثيرهم الناشئ ويتولون المزيد من الزعامة فستتاح لهم أيضاً فرصة، ومسؤولية، وضمان إدراج مسائل العمالة والمسائل الاجتماعية في صدارة البرنامج العالمي.

ويمكن أن تتيح مؤسسات إقليمية قوية منصة لتعزيز وتحسين التأثير العالمي للإقليم في ترويج الازدهار الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي. وسيضمن ذلك التأثير في النظم المالية والتجارية الدولية وفي إطار إدارة المناخ. ويمكن تعزيز المؤسسات القائمة مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا زائد ٣ ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومنتدى جزر المحيط الهادئ لكي تكون منطديات إقليمية للحوار السياسي بشأن مسائل العمالة والمسائل الاجتماعية.

دور منظمة العمل الدولية

يجب أن يكون المكتب من جهته جاهزاً لدعم الهيئات المكونة في مجالات محددة، ومساعدتها على تحقيق أهداف العمل اللائق وفقاً لظروفها الوطنية المختلفة وسياقات إقليمية وشبه إقليمية محددة. ويجب من باب الأولوية، التركيز بشكل منهجي على بناء قدرات الهيئات المكونة. وينبغي أن تكون منظمة العمل الدولية مثلاً قادرة على الاستجابة إلى طلبات المساعدة على تطبيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وباقي معايير العمل ذات الصلة التي ينبغي أن تؤسس لظروف تجارية منفتحة وتبقي على زيادة الإنتاجية وتحسن الاقتصادات التنافسية. وينبغي أن تكون منظمة العمل الدولية منخرطة أيضاً في الحوار الاجتماعي بشأن حماية الفقراء العاملين من ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

وللمساهمة في تصميم أنماط نمو أكثر كفاءة، يجب أن يكون المكتب قادراً على إسداء خدمات المشورة إلى الهيئات المكونة في مجالات كالإنتاجية والأجور والمفاوضة الجماعية. وتشمل المجالات الأخرى التي ستكون فيها المشورة ذات مساهمة قيمة، ما يلي: تحديد التكاليف والتيسر المادي والحيز المالي اللازم لإرساء أرضيات الحماية الاجتماعية؛ نظم تنمية المهارات المفيدة والمجدية من حيث التكلفة؛ وضع برامج لتشجيع العمالة الجيدة بواسطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وسيتمثل أحد الجوانب المهمة الأخرى من عمل منظمة العمل الدولية في الاستجابة إلى طلبات الهيئات المكونة على البيانات والمعارف والتحليل المحدث بشأن القضايا والسياسات والممارسات الجيدة (من الإقليم وخارجه) ودعم مبادراتها الرامية إلى استحداث وتحسين النظم الإحصائية اللازمة لوضع السياسات.

وستعتمد المنظمة إلى التعاون وإقامة الشراكات أيضاً مع المنظمات الوطنية والإقليمية المختصة من أجل تعزيز اتساق السياسات والبحوث المشتركة والاستجابة إلى الطلبات الناشئة مثل تحسين تقاسم المعارف.

وستعمل جاهدة على تعميق وتوسيع الشراكات التي تربط ولايتها في مجال العمل اللائق بالأهداف الإنمائية. وأدت برامج التعاون (كذلك التي تجمع بين منظمة العمل الدولية وأستراليا واليابان وجمهورية كوريا) دوراً مهماً في إتاحة تطبيق مبادئ العمل اللائق ونهجها تطبيقاً عملياً. ويمكن الارتقاء بهذه البرامج واستخدامها لإرشاد عملية وضع السياسات الوطنية. وستظل تلك الإجراءات عناصر رئيسية في استراتيجيات النهوض ببرامج العمل اللائق.

وسيدل المكتب جهداً خاصاً في سبيل توسيع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث كوسيلة لاستكمال الترتيبات القائمة بين الشمال والجنوب. وأبرمت سنغافورة ومنظمة العمل الدولية وأستراليا واليابان وجمهورية كوريا اتفاق شراكة لدعم التعاون بين بلدان الجنوب في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، كما أقامت المنظمة شراكات للتعاون بين بلدان الجنوب مع البرازيل والهند وجنوب أفريقيا. وتؤدي الصين أيضاً دوراً مهماً في دعم التعاون بين بلدان الجنوب.

ويجب أن يواصل المكتب تدعيم التزامه النشط إلى جانب أسرة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى. ويمكن أن يشمل ذلك مواصلة السعي إلى تحقيق اتساق السياسات والعمليات والمساهمة في المناقشات المتعلقة بالإصلاح وإنهاء الوعي بالهيكلي الثلاثي والمشاركة في أعمال مشتركة أخرى.

^{٥٦} تقديرات مكتب العمل الدولي استناداً إلى:

IMF: World Economic Outlook Database (April 2011) and United Nations: World Population Prospects, the 2010 Revision database.

وفي هذه الظروف العصيبة، سيتعين على المكتب أن يواصل كفاحه من أجل زيادة الكفاءة والفعالية بوسائل منها الإدارة القائمة على النتائج، كما دعا إليه إعلان عام ٢٠٠٨ بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، وفي إطار العمل مع الهيئات المكونة على تحديد الأولويات في الإجراءات دون السهو عن القيم التي يدافع عنها.

خاتمة

تعد بيئة اليوم بالفرص لكنها محفوفة بانعدام التيقن في آسيا والمحيط الهادئ. وفي هذا السياق، نكتسي التوجيهات النابعة من قيم منظمة العمل الدولية، كما ذكر بها إعلان ٢٠٠٨ بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، أهمية أكبر من أي وقت مضى. وإذ تسعى بلدان الإقليم إلى إعادة توازن نموها للخروج من ربقة الدخل المتوسط وانتشال مواطنيها من الفقر، أو تسعى كما في حالة الدول العربية إلى تحديد مسار إنمائي جديد يقوم على الحقوق والحريات الديمقراطية، توفر استراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن النمو الاقتصادي بالتوافق مع العمل اللائق والعدالة الاجتماعية إطار عمل مهماً يقوم على العناصر الفاعلة الرئيسية في الاقتصاد الحقيقي وينبع من هذه العناصر ويطبق على جميع مستويات التنمية.

وهذه فرصة ثمينة متاحة أمام الإقليم كي يبين قدرته على تولي زمام قيادة عملية إنشاء نموذج إنمائي جديد أساسه العمل اللائق. وهذا الاجتماع الإقليمي الخامس عشر لآسيا والمحيط الهادئ سيساعد على توجيه مساهمة منظمة العمل الدولية نحو بلوغ هذا الهدف.